رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

اِحتجَاجُ ابنِ هِشَام الأنصاريّ بالقِرَاءَاتِ القُرآنِيَّة

فِي

أَوْضَحِ المَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

إعداد
الدكتور فتوح خليل

أستاذ النحو والصرف والعروض
بكلية الآداب جامعة سوهاج

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

اِحتجَاجُ ابنِ هِشَام الأنصاريّ
بالقِرَاءَاتِ القُرآنِيَّة

احتجاج ابن هشان الأنصاري

د. فتوح خليل

الإخراج الفنى وتصميم الغلاف والمراجعة اللغوية: (القسم الفني بدار غريب)

رقم الإيداع: 2020/4577
الطبعة الأولى: 2020

تدمك: 978-977-399-822-6
مواصفات الكتاب: 93 صفحة، مقاس: 17 × 24

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع

جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة ©

الإدارة: 12 شارع نوبار من ميدان لاظوغلى - القاهـرة
المكتبة: 3 شارع كامل صدقى - الفجالة
تليفون: 0227942079
فاكس: 0227954324
المكتبة: 0225917959

darghareeb1@hotmail.com

www.darghareeb.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

احتجاجُ ابنِ هِشَام الأنصاريّ بالقِرَاءَاتِ القُرآنِيَّة في أَوْضَحِ المَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

إعداد
الدكتور فتوح خليل

أستاذ النحو والصرف والعروض
بكلية الآداب جامعة سوهاج

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقـــدمة

شغلت القراءاتُ القرآنية أذهان النحاة منذ نشأة النحو العربي، ذلك لأنَّ النحويين الأوائل، الذين نشأ النحو على أيديهم، كانوا قُرَّاء، كـ **أبي عمر بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي**، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسات النحوية، ليلائموا بين القراءات، وبين ما سمعوا ورَوَوا من القراءة، وما سمعوا ورووا من العرب([1]).

ونظراً إلى أهمية كتاب (**أوضح المسالك**) من ناحية، وإلى أهمية القرآن الكريم وقراءاته في الاحتجاج النحوي وتقنين قواعد العربية من ناحية أخرى، فسوف يقوم هذا البحث بمشيئة الله ومعونته بدراسة موقف ابن هشام الأنصاري من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، في شرحه لألفية ابن مالك في كتابه (**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**) فقد قدّم شواهد كثيرة من نصوص الاحتجاج المعتبرة، بصورة كافية على نحو أبان أن الشواهد القرآنية كانت في المرتبة الأولى، حيث استشهد ابن هشام في أوضح المسالك بستمائة وأربعين شاهدًا قرآنيًّا.

ذلك لأنَّ القرآن حجة على اللُّغَة، وليست اللُّغَة حجة عليه، والقرآن المعجز لا يجوز ألبتَّةَ إخضاعه لعلم النحو الذي هو في الأصل خادمٌ للقرآن .... كما يكثر في تفسير البحر المحيط الدفاع عن القراءة القرآنية مهما كانت، إذا صادمت القواعد النحوية؛ لأنه لا ينبغي أن نخطئ القارئ، ولكن يجب تخريج القراءة([2]).

---

(1) راجع التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة للدكتور على فاخر1/24

(2) راجع التوجيهات والآثار النحوية1/24والبحر المحيط1/152

وسوف تأتي هذه الدراسة إن شاء الله في مقدمة ، وتمهيد ومبحثين :

ـ **المبحث الأول** : موقف ابن هشام من القراءات القرآنية.

ـ **المبحث الثاني** : وجوه احتجاج ابن هشام بالقراءات القرآنية .

ـ أهم نتائج البحث .

ـ مصادر ومراجع البحث .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، ويجعله خالصا لوجهه الكريم .

الباحـــث

تمهيد

يقول **الزَّركشي** في باب [**معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر**]: «واعلم أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ للبيان والإعجاز.

والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل، وغيرهما([1]).ثم ذَكَر أمورًا تتعلق بالقراءة القرآنية، قائلا: « ثم هاهنا أمور:

أحدها: أن القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة ولا عبرة بإنكار **المُبَرِّد** قراءة **حمزة** {**وَالأَرْحَامِ**}([2]) و{**مُصْرِخِيَّ**}([3]) ولا بإنكار مغاربة النحاة كابن

---

(1) البرهان في علوم القرآن 1/318والإتقان 8/222وإتحاف فضلاء البشر1/69

(2) سورة النساء4/1 قال ابن مجاهد في قول الله تعالى : { واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} « اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله : {واتقوا الله الذي تساءلون به} فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر { تساءلون به} مشددة ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي تساءلون به خفيفة، واختلف عن أبي عمرو، فروى علي بن نصر وهارون بن موسى ، وعبيد بن عقيل ، وعبد الوهاب بن عطاء عنه ، والواقدي عن عدي بن الفضل ، وخارجة بن مصعب عنه: { تساءلون } مخففة، ورَوَى اليزيدي ، وعبد الوارث عنه {تساءلون} مشددة ، وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد ، وقال عباس عنه: إن شئت خففت ، وإن شئت شددت، قال: وقرأته بالتخفيف ، واختلفوا في نصب (الميم) وكسرها من قوله: {والأرحام} فقرأ حمزة وحده : {والأرحامِ} خفضًا ، وقرأ الباقون: {والأرحامَ} نصبًا «.

راجع: السبعة لابن مجاهد 226

(3) سورة إبراهيم14/22 قال مكي بن أبي طالب: « قوله : {وما أنتم بمصرخيَّ } مَنْ فتح الياء وهي قراءة الجماعة، فأصلها ياءان ، ياء الجمع ، وياء الإضافة ، وفتحت لالتقاء == الساكنين، وكان الفتح أخف مع الياءات من الكسر ، ويجوز أن يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة ، وهي مفتوحة ، فبقيت على فتحها وهو أصلها ، والإسكان في ياء الإضافة إنما هو للتخفيف ، ومن كسر الياء وهي قراءة حمزة ، وبه قرأ الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، فالأصل عنده في : (مصرخيّ) ثلاث ياءات:

عصفور قراءة ابن عامر {**قتلُ أولادَهم شركائِهم**}[1] والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات.....وقد أشار **الشيخ شهاب الدين أبو شامة** في كتابه [**المرشد الوجيز**] إلى شيء من ذلك «[2].

ـ ياء الجمع.

ـ وياء الإضافة.

ـ ويا زيدت للمد، كما زيدت في (بهي) لأنَّ ياء المتكلم كـ هاء الغائب.

راجع: مشكل إعراب القرآن1/403

وقال أبو البقاء العكبري: « قوله تعالى: {بمصرخيَّ } الجمهور على فتح الياء وهو جمع (مُصْرِخٍ) فالياء الأولى ياء الجمع، والثانية ضمير المتكلم؛ وفتحت لئلا يجتمع الكسرة، والياءان بعد كسرتين، ويقرأ بكسرها، وهو ضعيف؛ لما ذكرنا من الثقل وفيها وجهان:

ـ أحدهما: أنه كسر على الأصل.

ـ والثاني: أنه أراد (مصرخي) وهي لغية.

راجع التبيان في إعراب القرآن 2/68

(1) سورة الأنعام6/137 قوله تعالى : {وكذلك زين} يُقْرَأ بفتح الزاي والياء ، على تسمية الفاعل، وهو (شركاؤهم) والمفعول (قَتْل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، ويُقرأ بضم الزاي ،وكسر الياء على مالم يسم فاعله و(قتل) بالرفع ،على أنه القائم مقام الفاعل و(أولادَهم) بالنصب، على أنه مفعول (القتل) و(شركائهم) بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد، وإنما يجيء في ضرورة الشعر، ويقرأ كذلك إلا أنه بجر (أولادِهم) على الإضافة ، و(شركائِهم) بالجر أيضا ، على البدل من (الأولاد) لأنَّ أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشهم وغيرهما ، ويقرأ كذلك إلا أنه برفع (الشركاء) وفيه وجهان:

ـ أحدهما: أنه مرفوع بفعل محذوف، كأنه قال: مَنْ زَيَّنَه؟ فقال: شركاؤهم، أي: زينه شركاؤهم، و(القتلُ) في هذا كله مضاف إلى المفعول.

ـ والثاني: أن يرتفع (شركاؤهم) بالقتل؛ لأن الشركاء تثير بينهم القتل قبله، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة».

راجع: التبيان1/326والحجة في القراءات السبع150ـ151

(2)انظر: البرهان في علوم القرآن 1/318ـ319

ويقول السيوطي في باب [**معرفة المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، والمدرج**]:

« اعلم أن القاضي **جلال الدين البلقيني** قال القراءة تنقسم إلى:

ـ متواتر ـ وآحاد ـ وشاذ

فالمتواتر: القراءات السبعة المشهورة.

والآحاد: قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر(1) ويلحق بها قراءة الصحابة.

والشاذ : قراءات التابعين كـ الأعمش، ويحيى بن وثاب، وابن جبير، ونحوهم(2).

ثم قال بعد ذلك: « وهذا الكلام فيه نظر، يعرف مما سنذكره، وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه، شيخ شيوخنا **أبو الخير بن الجزري**، قال في أول كتابه [النشر]:

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه(3) ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو

---

(1) القراءات الثلاثة المتممة للعشر هي:

1ـ قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني(ت130هـ).

2ـ قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري(205هـ).

3ـ قراءة خلف بن هشام البزار الكوفي(229هـ).

(2) الإتقان 1/203

(3) المقصود هنا بقوله: " ولو بوجه " أن توافق القواعد والأقيسة النحوية التي وضعها أئمة النحو العربي، قال ابن الجزري: « فقولنا في الضابط: « ولو بوجه»، نريد به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه، اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقَّاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم كـ إسكان{بارئكم}و{أمرْكم}وخفض{والأرحام}ونصب{ليجزى قوما}والفصل بين المضافين في{قتل أولادهم شركائهم} وغير ذلك.

راجع النشر 1/53والإتقان 1/204

احتمالا([1]) وصح سندها([2]) فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز رَدُّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم([3]).

والحاصل من قول ابن الجزري: أن القراءة التي يؤخذ بها هي:

1- كل قراءة يصح سندها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

2- كل قراءة توافق أحد المصاحف العثمانيَّة، ولو احتمالاً.

---

(1) قال السيوطي: "وقولنا: ولو (احتمالا) نعني به ما وافقه ولو تقديرا، كـ {ملك يوم الدين} فإنه كتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقا وقراءة الألف توافقه تقديرًا؛ لحذفها في الخط اختصارا، كما كتب "ملك الملك "، وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقا، نحو {تعلمون} بالتاء والياء و{يغفر لكم} بالياء والنون، ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته، على فضل عظيم للصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في علم الهجاء خاصة وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، وانظر كيف كتبوا {الصراط} بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السِّين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه، قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم.

راجع: الإتقان1/205

(2) والمقصود بصحة السند : أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله وهكذا ، حتى ينتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم.

= قال وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، قال وهذا مما لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء وافق الرسم أم لا.

راجع الإتقان1/206

3 ( ) راجع النشر في القراءات العشر 1/53والإتقان1/203

3- كل قراءة توافق العربيَّة ولو بوجه.

و هذه هي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

وفيما يبدو لي أنه يكفي في الاحتجاج بالقراءة القرآنيَّة والاعتداد بها أن تكون صحيحة السند، تصل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى لو فقدت الشرطين الآخرين:

ـ أن توافق أحد المصاحف العثمانيَّة ولو احتمالاً.

ـ وأن توافق العربية ولو بوجه.

ذلك لأنَّ القراءات نقلت نقلاً متواتراً عن جماعة عدول يؤمن تواطؤهم على الكذب.

أما عن موافقتها ولو وجهًا من أوجه العربيَّة؛ فيعني ذلك أن العربيَّة هي الحكم على القراءة، وينبغي أن يكون الأمر عكس ذلك، فتكون القراءة هي الحكم على العربيَّة.

ذلك لأنَّ بعض الناس يذهب إلى أن القراءة يجب أن تكون موافقة لقواعد النحو، فإذا لم تكن كذلك وجب ردها أو وصفها بالضعف، وقد وقع في هذا كثير من النحويين الكبار أمثال الزجاج وأبي على الفارسي والزمخشري، وانظر مثالا على ذلك قراءة **أبي جعفر**: {**وَإِذْ قُلْنَا للمَلائكةِ اسجُدُوا لآدَمَ**}(1) بضم تاء (**الملائكـة**) وهي مجرورة(2).

وقال **السيوطي** فيما قاله ابن **الجزري**: « هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف

(1) سورة البقرة2/34

(2) التوجيهات والآثار النحوية1/23

الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه»(1).

وقال أبو شامة في [**المرشد الوجيز**]:» لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى أحد السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة وأنها أنزلت هكذا، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل إن نقلت عن غيرهم من القراء، فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تَرْكَنُ النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم»(2).

قال **أبو عمر الداني**: « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغَة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها(3).

أئمة القراء:

1ـ أبو **عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم**(4)، روى عنه:

ـ عثمان بن سعيد المعروف بـ وَرْش(ت197هـ)(5).

ـ عيسى بن ميناء المعروف بـ قالون (ت220هـ)(6).

(1) الإتقان1/203

(2) الإتقان1/203ـ204

(3) راجع مناهل العرفان 291والإتقان1/204والنشر1/10ـ11

(4) السبعة 53وغاية النهاية2/330

(5) راجع غاية النهاية1/502

(6) راجع غاية النهاية1/615

2ـ **عبد الله بن كثير** قارئ مكة(45ـ120هـ)([1])روى عنه:

ـ أحمد بن محمد المعروف بـ البزّي (ت250هـ)([2]).

ـ محمد بن عبد الرحمن المعروف بـ قنبل(ت291هـ)([3]).

3ـ **أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي** قارئ الكوفة (ت129هـ) ([4])روى عنه:

ـ حفص بن سليمان (ت180هـ)([5]).

ـ أبو بكر شعبة بن عياش(ت193هـ)([6]).

4ـ **حمزة بن حبيب الزيات** (قارئ الكوفة)(80ـ156هـ) ([7]) روى عنه:

ـ خلاد بن خالد الصيرفي(ت220هـ)([8]).

ـ خلف بن هشام البزار(ت229هـ)([9]).

5ـ **علي بن حمزة الكسائي** قارئ الكوفة(120ـ193)([10])روى عنه:

ـ حفص بن سليمان المعروف بالدوري(ت246هـ)([11]).

---

(1) السبعة64وغاية النهاية1/443

(2) غاية النهاية1/119

(3) راجع غاية النهاية2/165

(4) السبعة69وغاية النهاية1/364

(5) غاية النهاية 1/254

(6) غاية النهاية1/325

(7) السبعة 71وغاية النهاية1/261

(8)غاية النهاية1/274

(9)راجع غاية النهاية1/272

(10) السبعة78وغاية النهاية1/535

(11) غاية النهاية1/255

ـ الليث بن خالد البغدادي(ت240هـ)([1])

6ـ **أبو عمرو بن العلاء** بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهمة بن خزاعي (قارئ البصرة) ([2])وروى عنه:

ـ حفص بن سليمان المعروف بـ الدُّوري(ت246هـ).

ـ صالح بن زياد المعروف بـ السُّوسي(ت 261هـ)([3])

7ـ عبد الله بن عامر اليَحْصُبي قارئ الشام(21ـ118هـ) ([4])روى عنه:

ـ عبد الله بن أحمد المعروف بـ ابن زكوان ت242هـ)([5]).

ـ هشام بن عماد الدمشقي(ت245هـ)([6])

(1) غاية النهاية2/34

(2)ا لسبعة79وغاية النهاية1/288

(3)غاية النهاية1/332

(4) السبعة85وطبقات القراء لابن الجوري1/423

(5) غاية النهاية1/404

(6) غاية النهاية2/354

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول
موقف ابن هشام من القراءات القرآنية

موقف ابن هشام من القراءات القرآنية

اهتم النحويون بدراسة القراءات القرآنية اهتمامًا كبيرًا جاء في عدة جوانب:

الجانب الأول: يقوم على دراسة القراءات التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، ونتج عنها اختلاف في بعض المسائل النحوية، ومن ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري في المسألة الثانية والثلاثين[**هل يقع الفعل حالا**] قال:

« ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنَّه إذا كانت معه « **قَدْ** « أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا.

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعلُ الماضي حالاً النقلُ والقياس:

أما النقلُ فقد قال الله: {**أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدورُهُم**}([1]).

فـ **حصرت**: فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: « **حَصِرَةً صدورُهم**» والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: {**أو جاؤكم حَصِرَةً صُدورُهُم**} وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم([2]).

---

(1) سورة النساء4/90

(2) راجع الإنصاف1/252وتفسير القرطبي5/ 309

قال الزركشي: " وقوله: { أو جاءوكم حصرت صدورهم } قيل معناه: قد حصرت بدلالة قراءة يعقوب حصرة صدورهم، وقال الأخفش: " الحال محذوفة، و حصرت صدورهم صفتها، أي: جاءوكم يوما، حصرت دعاء عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتالهم لقومهم، طريقته قاتلهم الله، ورده أبو علي بقوله: أي قاتلوا قومهم، فلا يجوز أن يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتالهم لقومهم لكن بقول اللهم ألق بأسهم بينهم.

راجع: البرهان3/214 و معاني القرآن2/156وتفسير البغوي1/461وزاد المسير2/159وروح المعاني5/110

فواضح هنا أنَّ هناك قراءتين:

الأولى: قُرئت بصيغة الفعل الماضي، وهي قراءة حفص والجمهور، وهذه القراءة تجوّز للكوفيين إتيان الفعل الماضي حالا.

الثانيـة: قرئت بصيغة الاسم، وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم، وهي مذهب أهل البصرة([1]).

ـ **الجانب الثاني**: دراسة القراءات المشكلة، وهي التي جاء ظاهرها مخالفا لقواعد النحو، فاجتهد النحويون في تخريجها، ومثال ذلك قراءة نافع وابن عامر وغيرهم: {إنَّ

(1)راجع هذه المسألة في : أثر القراءات في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال مكرم59

هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}([1]) بالتشديد في (إنَّ) و(الألف) في اسم الإشارة([2]).

---

(1) سورة طه20/63

قال ابن هشام الأنصاري في كتابه «شرح شذور الذهب» وقد ذكر إعراب هذه الآية: وقد أجيب عليها بأوجه:

الأول - أنَّ لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً، تقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان،قال شاعرهم:

تزوّد منّا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال الآخر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف.

الثاني - أن «إنَّ» بمعنى : نعم مثلُهَا فيما حُكِيَ أنَّ رجلا سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إنَّ وراكِبَهَا، أي نعم، ولعن الله راكبها، و«إن» التي بمعنى نَعَم لا تعمل شيئًا، كما أن نَعَم كذلك، فـ (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خَبَر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

الثالث - أنَّ الأصل : إنه هذان لهما ساحران، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر «إنَّ» ثم حُذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم» إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» ومن قول بعض العرب « إنَّ بك زيدٌ مأخوذ».

الرابع - أنَّه لما ثُنِّيَ «هذا» اجتمع ألفان : ألِفُ هذا، وألف التثنية؛ فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قَدَّر المحذوفة ألف « هذا» والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قَدَّر العكس لم يغير الألف عن لفظها.

الخامس - أنَّه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد - وهو «هذا» - جعل كذلك في التثنية، ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرعٌ عليه.

قال ابن هشام الأنصاري : « واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تَيْمِيَّة رحمه الله، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنياً أفصح من إعرابه، قال: وقد تفطَّن لذلك غير واحد من حُذاق النحاة» . راجع : شرح شذور الذهب12ـ14

(2) راجع : حجة القراءات1/454ـ455 والحجة في القراءات السبع 1/242و شرح الشذور12وأثر القراءات25والتوجيهات والآثار1/25

ومن ذلك أيضا قراءة نافع والكسائي: {**وامسحوا برؤسِكم وأرجُلِكُمْ**}[1] بجر اللام[2] وقراءة حمزة:{**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**}[3] بجر الأرحام[4].

ـ **الجانب الثالث**: دراسة بعض القراءات التي قوَّت بعض المذاهب النحوية، وعضدت بعض الآراء، ومن ذلك قراءة نافع، وابن عامر: {**وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم**}[5] بسقوط الفاء [6].

قال **السيوطي**: سقوط الفاء دليل على أنَّ «ما» موصولة، دخلت الفاء في خبرها، وليست شرطية[7].

(1) سورة المائدة5/6

(2) قال أبو بكر : " قرأ ابن عباس والحسن وعكرمة وحمزة وابن كثير : {وأرجلِكم} بالخفض ، وتأولوها على المسح ، وقرأ علي و عبد الله بن مسعود وابن عباس في رواية وإبراهيم والضحاك ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب ، وكانوا يرون غسلها واجبا، والمحفوظ عن الحسن البصري استيعاب الرجل كلها بالمسح ، ولست أحفظ عن غيره ممن أجاز المسح من السلف هو على الاستيعاب، أو على البعض.

راجع: أحكام القرآن 3/349 ومناهل العرفان1/105وتفسير الطبري 6/126ـ127

(3) سورة النساء4/1 قال ابن مجاهد : « اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله : { واتقوا الله الذي تساءلون به} فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر {تساءلون به} مشددة ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي {تساءلون به} خفيفة . ..... واختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله: { والأرحام} فقرأ حمزة وحده {والأرحامِ} خفضا، وقرأ الباقون: { والأرحامَ} نصبًا.

راجع: السبعة في القراءات226

(4) راجع أثر القراءات63

(5) سورة الشورى42/30

(6) قال ابن مجاهد : " قوله: {ومآ أصبكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم} قرأ نافع وابن عامر {من مصيبة بما كسبت أيديكم} بغير فاء ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام وقرأ الباقون فبما بالفاء".

راجع: السبعة في القراءات581والبرهان في علوم القرآن4/301

(7) أثر القراءات87والتوجيهات والآثار النحوية25

الجانب الرابع: قراءات بنيت عليها قواعد نحوية، ومن ذلك (**عمل إن النافية عمل ليس**)وشاهد ذلك قراءة ابن مسعود، وسعيد بن جبير في قول الله تعالى: {**إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم**}([1]) بتخفيف (إن) ونصب (عباد)([2]).

هذا وقد أجمع النحاة على أن النص القرآني - بكل قراءاته المتواترة والشاذة- أصحّ كلامٍ عربي يُحتج به، وقد نص كثير من المفسرين والنحويين على أن القراءة سنة.

قال سيبويه معتدًّا بالقراءة، ومقدمًا إيَّاها على القاعدة النحوية في قول الله تعالى: {**والسَّارقُ والسَّارقةُ**}([3])وقوله:{**الزَّانيةُ والزَّاني**}([4]): « وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة (**بالنصب**) ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع»([5]) كما أنَّ كثيرًا من اللغويين أشار إلى أن «القراءة سنة» فقد جاء في اللسان ما نصه: « و الصَّدَقةُ و الصَّدُقةُ و الصُّدُقةُ و الصُّدْقةُ، بالضم وتسكين الدال، و الصَّدْقةُ و الصَّداقُ و الصِّداقُ: مهر المرأَة..... قال أَبو إِسحاق في قوله تعالى: {**وآتوا النساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً**} ([6]) الصَّدُقات جمع الصَّدُقةِ، ومن قال صُدْقة قال صُدْقاتِهِنَّ؛ قال: ولا يقرأُ من هذه اللغات بشيء لأَنَّ القراءَة سنَّة([7]).

وفي باب(**سكر**) قال صاحب اللسان: « سَكِرَ يَسْكَرُ سُكْراً سَكْراً سَكَراً وسَكَرَاناً، فهو سَكِرٌ عن سيبويه سَكْرانُ والأُنثى سَكِرَةٌ سَكْرَى سَكْرَانَةٌ الأَخيرة عن أَبي علي في التذكرة..... والجمع: سُكَارَى سَكَارَى سَكْرى قوله تعالى: {**وترى الناسَ سُكَارَى وما**

(1) سورة الأعراف7/194

(2) راجع الإتقان 1/450

(3) سورة المائدة5/38

(4) سورة النور24/2

(5) الكتاب1/144

(6) سورة النساء4/4

(7) اللسان (صدق) 10/167

هم بِسُكَارَى}[1] وقرئ: {**سَكْرَى وما هم بِسَكْرَى**}[2]..... ولم يقرأْ أَحد من القُراء (سَكَارَى) بفتح السين وهي لغة، ولا تجوز القراءة بها لأَن القراءة سنَّة [3].

وفي باب (عثا) قال: « العَثَا: لَوْنٌ إِلى السَّوادِ مع كَثْرةِ شَعَرٍ. و الأَعْثَى: الكثيرُ الشَّعَرِ الجافي السَّمِجُ، والأُنثى عَثْواءُ..... وفي التنزيل: {**ولا تَعْثَوْا في الأَرض مُفْسِدين**}[4] القُرَّاء كلُّهم قرؤوا {**ولا تَعْثَوْا**} بفتح الثاء، من عَثِيَ يَعْثَى عُثُوّاً وهو أَشدُّ الفساد، وفيه لغتان أَخْرَيان لم يُقْرأْ بواحدة منهما: إِحداهما عَثَا يَعْثُو مثل سَما يَسْمُو؛ قال ذلك الأَخفش وغيره، ولو جازت القراءة بهذه اللُّغَة لقرئ {**ولا تَعْثُوا**} ولكن القراءة سُنَّة ولا يُقْرأُ إِلاَّ بما قَرأَ به القرّاء [5].

القراءة القرآنية بين البصريين والكوفيين:

والاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه نحاة البصرة، كما سار عليه نحاة الكوفة، أما الشاذ منها فكان البصريون لا يعتبرونه أصلاً من أصول الاستشهاد؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفتها ردوها، في حين كانت القراءة مصدراً من مصادر النحو الكوفي[6].

ذلك لأنَّ الكوفيين يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات، يحتجون بها

---

(1) سورة الحج 22/2

(2) قال العكبري : « وقرئ أيضا «سُكْرَى» بضم السين من غير ألف، وبفتحها كذلك، وهي صفة مفردة في موضع الجمع فـ (سكرى) مثل: حبلى ، وسكرى ، مثل عطشى.

راجع: السبعة في القراءات 434والتبيان 1/181وجزء فيه قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم 129

(3) اللسان (سكر)4/373

(4) سورة البقرة2/60

(5) اللسان(سلق)15/69

(6) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو 384ودراسات في كتاب سيبويه31

فيما له نظير في لغة العرب، ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن اللسان العربي، ويقيسون عليها، فيجعلونها أصلاً من أصول قواعدهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء، فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها[1].

هذا، وقد احتج بعض النحويين من غير شيوخ البصرة والكوفة بقراءات أئمة القراء جميعًا، وبقراءات رواتهم كثيرًا في تأييد القواعد النحوية، وبنائها، وغير ذلك مما يتعلق بقوانين النحو واللُّغَة، في الوقت الذي رفض فريق منهم بعض القراءات وأنكرها، واتهم كثيرًا منها بالشذوذ.

قال **الأنباري** في (**المسألة الستين**) عند حديثه عن (**الفصل بين المضاف والمضاف إليه**): « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الخفض لضرورة الشعر[2] وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها..... وقد قرأ ابن عامر أحدُ القراء السبعة {**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ**}[3] بنصب (**أولادَهم**)، وجر (**شركائهم**) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (**أولادهم**)، والتقدير فيه: (**قتلُ شركائِهم أولادَهم**)؛ ولهذا كان منصوبًا في هذه القراءة، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى[4].

---

(1) انظر: دراسات في كتاب سيبويه 32

(2) قال ابن مجاهد : « واختلفوا في قوله {وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم} فقرأ ابن عامر وحده وكذلك (زين) برفع «الزاي» (لكثير من المشركين قتلُ) برفع (اللام) (أولادَهم) بنصبِ الدال، (شركائهم) بياء ـ هي علامة للخفض هنا ـ وقرأ الباقون (وكذلك زَيَّنَ) بنصب الزاى (لكثير من المشركين قتلَ) بنصب اللام (أولادِهم) خفضا (شركآؤهم) رفعا».

راجع كتاب السبعة272

(3) سُورة الأنعام 6/137

(4) الإنصاف2/431

ثم قال يرد على ما ذهب إليه الكوفيون: « وأما قراءة من قرأ من القرَّاء {**وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم** } فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض»([1]).

ثم ذكر **الأنباري** أن ابن عامر أنما قرأ ذلك على سبيل التوهم، والسبب في ذلك الاختلاف بين مصاحف أهل الشام وأهل الحجاز وأهل العراق في كتابة هذه الآية، قائلا: «والبصريون يذهبون إلى وَهْيِ هذه القراءة وَوَهْمِ القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة، وإنما دعا ابنَ عامرٍ إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (**شركائهم**) مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو، فدل على صحة ما ذهبنا إليه والله أعلم»[(2)].

وقال **ابن مجاهد**: « حدثني محمد بن الجهم، قال حدثنا عبد الله بن عمرو بن أبي أمية البصري، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: القراءة سنة، فاقرءوه كما تجدونه» ([3]).

أمَّا عن موقف ابن هشام من القراءات فقد تبع فيه شيخَ النحاة سيبويه، الذي نصّ على «**أنّ القراءة لا تخالف، لأنَّ القراءة السنّة** «([4]) كما أوضحنا من قبلُ، و يتضح

---

(1) الإنصاف435/2ـ436

(2) الإنصاف 436/2

(3) السبعة50

(4) الكتاب74/1(بولاق)148/1(هارون).

ذلك في قوله عند تعرضه لباب (**الاستثناء**) ([1]):

« وإنْ كان المستثنى منه مذكورًا، فإمَّا أن يكون الاستثناء متصلا، وهو أن يكون المستثنى داخلا في جنس المستثنى منه، أو منقطعًا وهو أن يكون غير داخل فيه، فإن كان متصلا جاز في المستثنى وجهان:

ـ **أحدهما** ـ وهو الراجح ـ: أن يعرب بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلا منه، بدل بعض من كل.

ـ والثاني: النصب على أصل الاستثناء بالنصب، وهو عربي جيد، مثال ذلك في النفي قوله تعالى: {**ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم**}([2]) أجمعت السبعة على رفع (**أنفسهم**([3]).

وقال تعالى:{**ما فعلوه إلا قليلٌ منهم** }([4]) قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع «**قليل** « على أنه بدل من الواو في « **فعلوه** « كأنه قيل: ما فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده « **إلا قليلا** « بالنصب([5]).

---

(1) شرح القطر245

(2) سورة النور24/6

(3) قال الزركشي: " قوله تعالى: {ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم} فلو كان استثناء لكان من غير الجنس، لأنَّ أنفسهم ليس شهودًا على الزنا؛ لأنَّ الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزّنا المشهود به بيمين المشهود عليه، وإذا جعل وصفا فقد امن فيه مخالفة الجنس ف إلا هي بمنزلة غير لا بمعنى الاستثناء لان الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه".

راجع البرهان4/239

(4) سورة النساء4/66

(5) قال ابن مجاهد : كلهم قرأ ما فعلوه إلا قليل منهم رفعا إلا ابن عامر فإنه قرأ ما فعلوه إلا قليلا منهم نصبا وكذلك هي في مصاحفهم".

راجع السبعة235 ومشكل إعراب القرآن201

ومثاله في النهي قوله تعالى: {**ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** }([1]) قُرئ بالرفع والنصب([2]).

ومثاله في الاستفهام قوله تعالى: {**ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون** }([3]) أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في « يقنط »([4]) ولو قرئ {**الضَّالين**} بالنصب على الاستثناء، لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة([5]).

وفي باب (**إعراب الفعل المضارع**) أكد أنَّ القراءة سنة لا تخالف، وذلك من خلال قوله: « فإن قلت هل يجوز أن يقرأ:{**ولا يؤذن لهم فيعتذروا** }([6]) بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب.

قلت: نعم يجوز....أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون..... فإن قلت فإذا كان النصب في الآية جائزا على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين:

ـ أحدهما: أن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به.

ـ والثاني: أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي والنصب

---

(1) سورة هود11/81

(2) قال ابن مجاهد: " واختلفوا في نصب التاء ورفعها من قوله : {إلا امرأتك فقرأ ابن كثير وأبو عمرو إلا امرأتك برفع التاء وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى إلا امرأتك نصبا ".
راجع: السبعة338

(3) سورة الحجر56

(4) قرأ أبو عمرو والكسائي ومن يقنط بكسر النون من قنط يقنط وحجتهما قوله {من بعدما قنطوا} وقرا الباقون بفتح النون من قنط يقنط و قنط يقنط لغتان ومثله نقم ينقم ونقم ينقم".
راجع : حجة القراءات 383

(5) راجع شرح الشذور 343وشرح القطر245

(6) سورة المرسلات77/36

بحذفها فيزول معه التناسب(1).

ويمكننا القول بأنَّ القرآن الكريم وقراءاته كان مصدراً مهمًّا لابن هشام الأنصاري، حينما شرح أبيات الألفية، في كتابه (أوضح المسالك)، وصاغ القواعد، وتعرض للأصول، فكان يضع القرآن العظيم في المرتبة الأولى؛ ولم يقصر عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته على تقديمه إياه على غيره من الحديث، وأشعار العرب، وأقوالهم المنثورة فحسب، وإنما نراه يعده الأصل الذي يقاس عليه، ولم يكن في النص القرآني اختلاف عنده؛ لأنه من لدن عزيز حكيم، ولكنَّ الاختلاف في قراءاته.

ولوحظ أنَّ القراءات القرآنية كلَّها -متواترها، وآحادها، وشاذّها- تعد حجة عند ابن هشام الأنصاري، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع الاحتجاج بها في اللُّغَة والنحو لا يعني منعها عنده، فهو يراها ـ مع شذوذها ـ أقوى سنداً، وأصحّ سماعاً من كل ما احتج به من كلام العرب.

وقد خالف ابن هشام في احتجاجه بالقراءات كثيرًا من النحويين من غير نحويِّ البصرة والكوفة، فإننا نجد من بينهم من رفض الاحتجاج بالقراءات الشاذة، ومنع القياس عليها، ومنهم من وقف موقفا وسطًا كابن جني، الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين، فهو وإن كان يميل أحيانًا إلى رأي مدرسة البصرة في القراءات إلا أنه أكثر

---

(1) شرح الشذور 393 « قوله تعالى: { فيعتذرون } في رفعه وجهان:

ـ أحدهما: هو نفي كالذي قبله أي فلا يعتذرون.

ـ والثاني: هو مستأنف أي: فهم يعتذرون، فيكون المعني أنهم لا ينطقون نطقا ينفعهم، أي: لا ينطقون في بعض المواقف ، وينطقون في بعضها وليس بجواب النفي : إذ لو كان كذلك ؛ لحذف النون».

راجع: التبيان في إعراب القرآن2/279

قال ابن جرير الطبري: « وإنما رفع قوله (ثم لا ينصرون) وقد جزم قوله: (يولوكم الأدبار) على جواب الجزاء ائتنافًا للكلام؛ لأنَّ رءوس الآيات قبلها بالنون، فألحق هذه بها قال : (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) رفعًا وقد قال في موضع آخر : (لا يقضى عليهم فيموتوا) إذ لم يكن رأس آية». راجع تفسير الطبري4/47

منهم اعتدالا، ومع هذا نراه يخطئ بعض القراءات ويراه معيبًا، ومن ذلك قوله: « ومن الأمر الطبيعي الذي لا بد منه، ولا وعَى عنه، أن يلتقي الحرفان الصحيحان، فيسكن الأول منهما في الإدراج، فلا يكون حينئذ بدٌّ من الإدغام، متصلين كانا أو منفصلين:

فالمتصلان نحو قولك: شدّ، وصبّ، وحلّ، فالإدغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بدا منه.

والمنفصلان نحو قولك: خذ ذَّاك، ودع عَّامرًا، فإن قلت: فقد أقدر أن أقول: شدد وحلل فلا أدغم قيل متى تجشمت ذلك، وقفت على الحرف الأول وقفة ما، وكلامنا إنما هو على الوصل فأما قراءة عاصم {وقِيلَ مَنْ راقٍ}(1) ببيان النون من(مَنْ) فمعيب في الإعراب معيب في الأسماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء، نحو: من رأيت، ومن رآك، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا(2) ألا ترى إلى قول عدى:

---

(1) سورة القيامة75/27

(2) قال ابن زنجلة : " قرأ حفص: { وقيل من راق} بإظهار النون إعلامًا أن (من) منفصلة من الراء المعنى : هل من مداو ؟ وقرأ الباقون بالإدغام ؛ لقرب النون من الراء" راجع: حجة القراءات 357

وقال ابن مجاهد: " وكان عاصم لا يدغم، ولا يرى الإدغام إلا فيما لا يجوز إظهاره، ويدغم اللام من { بل ران }في رواية أبي بكر.

وقال حفص عن عاصم {بل ران }يقف على اللام وقفة خفيفة و { من راق} يقف على النون، وهو في ذلك يصل وقفة خفيفة، ويدغم {اتخذتم} و {أخذتم} و { لتخذت} في رواية أبي بكر, وحفص يظهر الذال في ذلك أجمع ، وأما أبو بكر فروى عن عاصم {من راق} مدغمة النون في الراء، من غير سكتة، و {بل ران }مدغمة اللام مكسورة الراء مذهب أبي عمرو". راجع: السبعة 116

وقال في موضع آخر: " قوله: {وقيل من راق} قرأ حفص عن عاصم، و(قيل من) يقف ثم يبتدىء (راق) ولم يقطعها غيره، وكأنه في ذلك يصل وقرأ الباقون : {وقيل من راق} بغير وقف بين الحرفين". راجع : السبعة661

من رأيت المنون عرين أم من

ذا عليه من أن يضام خفير

بإدغام نون (من) في راء (رأيت)، ويكفى من هذا إجماع الجماعة على إدغام (من **راق**) وغيره مما تلك سبيله، وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ فإذا (هيتلقف) بإدغام تاء (تلقف)([1]) وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره حتى صارا معا ههنا كالجزء الواحد فجرى هيت في اللفظ مجرى (خدب وهجف)([2]).

وفي باب القول على (**الاطراد والشذوذ**)قال:

« واعلم أنَّ الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنَّك إذا سمعت (استحوذ) و(استصوب) أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: (استقوم)ولا في استساغ: (استسوغ) ولا في استباع: (استبيع) ولا في أعاد: (أعود) لو لم تسمع شيئا من ذلك، قياسا على قولهم: أخوص الرمث، فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وَذَرَ)

---

(1) قال ابن مجاهد : " كلهم قرأ (تلقَّف) بتشديد القاف إلا عاصما في رواية حفص، فإنه قرأ (تلقف) ساكنة اللام خفيفة القاف ، وروى البزى وعبد الوهاب بن فليح عن ابن كثير (فإذا هي تَلقف) مشددة التاء ، وكان قنبل يروى عن القواس بإسناده عن ابن كثير :(تلقف) خفيفة التاء مشددة القاف في هذه وأخواتها في كل القرآن ، فكان قنبل يخفف التاء مثل أبي عمرو".

راجع : السبعة 290والحجة في القراءات السبع 244

وقال أبو البقاء: " (فإذا هي تلقف) يقرأ بفتح اللام ، وتشديد القاف مع تخفيف التاء مثل تكلم ، ويُقرأ (تلقف) بتشديد التاء أيضا، والأصل: (تتلقف) فأدغمت الأولى في الثانية ووصلت بما قبلها ، فأغنى عن همزة الوصل، ويقرأ بسكون اللام وفتح القاف ،وماضيه : لَقِفَ مثل عَلِم".راجع التبيان1/282

(2) الخصائص 1/93ـ94

و(وَدَعَ)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: (وَزَنَ) و(وَعَدَ) لو لم تسمعهما، فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي

غاله في الحب حتى وَدَعَهْ

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم{ **ما وَدَعَكَ رَبُّك وما قلى**}([1]).

فأما قولهم: وَدَعَ الشيءُ يَدَعُ: إذا سكن فاتدع، فمسموع متبع، وعليه أنشد بيت الفرزدق:

وعض زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحتٌ أو مجلَّفُ

فمعنى لم (يَدِعْ) بكسر الدال أي: لم يتدع ولم يثبت، والجملة بعد زمان في موضع جر لكونها صفة له والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره:لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف؛ فيرتفع (مسحت) بفعله و(مجلف) عطف عليه، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى، ويحكى عن معاوية أنه قال خير المجالس ما سافر فيه البصر واتدع فيه البدن([2]).

ومن الذين وقفوا موقفا وسطًا كذلك في الأخذ بالقراءات القرآنية في الاحتجاج **أبو حيان الأندلسي**، فلم يتشدد تشدد مدرسة البصرة، ولم يتساهل تساهل مدرسة الكوفة([3]).

هذا، وقد وقف ابن مالك الأندلسي موقفًا مغايرًا لابن جني، وأبي حيان الأندلسي، حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة، ويحتج حتى بالقراءات الشاذة في بناء القواعد، ويتضح ذلك من آرائه التي تضمنتها آراء الألفية.

---

(1) سورة الضحى93/1:2:3

(2) الخصائص99/1ـ100

(3) راجع دراسات في كتاب سيبويه34

وقد ذكر السيوطي شيئًا من هذا في [**الاقتراح**]مما يدلل على تساهله تساهل ابن مالك في هذا الشأن، حيث أورد اعتراض بعض النحاة القدامى، من أصحاب القياس المتشدّد على قراءات تنتمي إلى بعض القراء السبعة، فقال:

«كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر، قراءاتٍ بعيدةً في العربية، وينسبونه إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنَّ قراءاتهم ثابتة، بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها)([1]).

هذا، وقد ردّ المتأخرون، ومنهم ابن هشام، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الآخرون، وكانت الآيات القرآنية، وبعض قراءاتها أهم مصادر الشرح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكان يؤكد القاعدة بالشاهد القرآني، فإن أعوزه بَحَثَ عن شواهد أخرى.

ولم تكن مصادر ابن هشام في أوضحه مختلفة عمّا حدده سابقوه من النحاة، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب: المنظوم منه، والمنثور، وقد اعتمد على هذه المصادر في استدلالاته النحوية اعتمادا كبيرًا، استنبط منها معظم شواهده، كما استدل ببعض الشواهد لما خرج عن هذه الأصول والقواعد، وذلك في حالات خاصة كالضرورة، أو الحذف، أو موافقة بعض اللهجات.

لكنّا لا نستطيع أن ننكر أنَّ الشعر كان أوفر حظاً من النثر عند النحاة في أغلب مظانهم، بل يأتي في كمه في المرتبة الأولى، ويليه القرآن الكريم، أما ابن هشام الأنصاري فالقرآن الكريم يأتي في المرتبة الأولى عنده، ثم يأتي الشعر في المرتبة الثانية، كما كان للحديث النبوي الشريف نصيب وافر في الاحتجاج عنده، لا يقل عن الشواهد النثرية الأخرى.

وابن هشام الأنصاري لم يتبع البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم، وإجماعهم، وأصولهم المعتمدة، وإن كانت عن القراء الذين اعتمدت قراءاتهم، ونقلت

(1) راجع الاقتراح ص15و36

نقلا متواترا عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصحابته ـ رضي الله عنهم ـ وكذلك نجده لم يعب قارئًا، ولم يخطئ قراءة، بل كان يذكرها ليبين وجها من وجوه قواعده النحوية، وليقوي ما ذهب إليه ابن مالك، فهو لم يختلف عن ابن مالك في هذا الشأن.

وقد ذكرنا من قبلُ أن ابن مالك كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة، كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة، وإن كانت القراءة من القراءات التي تفرد بها واحد، لا يخطئها، ولا يخطئ من قرأ بها من القراء، إنما يحاول أن يخرجها على إحدى لغات العرب، لأنه يرى أن كل ما ورد إلينا من لغات العرب فصيح، وإن قلَّ من تكلم بها من العرب وذلك أنه يحسن الظن بالقراء، فهم أعلام النحو عنده، وأساطينه، وقد ذكرنا من قبل أنه يرى أن القراءة سنة لا تخالف.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الثاني
وجوه احتجاج ابن هشام بالقراءة القرآنية

وجوه احتجاج ابن هشام بالقراءة القرآنية

أمَّا عن وجوه احتجاج ابن هشام بالقراءات القرآنية فتتمثل فيما يأتي:

الوجه الأول: نسب فيه القراءة القرآنية أحيانًا، فقد نص على اسم القارئ في بعض القراءات، التي ثبت عنده نسبتها إليه، ومن ذلك ما ذكره في باب (**شرح الكلام وشرح ما يتألف منه**) عندما تعرض لعلامات الاسم، وذكر علامة النداء من بين تلك العلامات، قال يشرح قول ابن مالك، وقد نسب القراءة التي احتج بها إلى قارئها:

بالجر والتنوين والنـدا وأل

ومسندٍ للاسم تمييز حصل

« الثالثة: النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأنَّ « يا « تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: {**يا ليتَ قومي**}(1) {**ألا يا اسجدوا**}(2) في قراءة الكسائي، بل المراد كون الكلمة مناداة، نحو: يا أيها الرجَل يا فُلَ، ويا مكرمان(3).

وفي باب (لا) العاملة عمل (إنَّ) عند تعرضه لقول ابن مالك:

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِـيْ نَكِرَهْ

مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ

---

(1) سورة يس36/26

(2) سورة النمل27/25

قوله تعالى: (ألا يسجدوا) في (لا) وجهان:

أحدهما: ليست زائدة وموضع الكلام نصب، بدلا من أعمالهم أو رفع على تقدير هي (ألا يسجدوا).

والثاني: هي زائدة وموضعه نصب بـ (يهتدون) أي لا يهتدون.

راجع التبيان2/172

وقرأ الزهري والكسائي وغيرهما: {ألا يسجدوا لله} بمعنى: (ألا يا هؤلاء اسجدوا) لأن (يا) ينادى بها الأسماء دون الأفعال.

(3) الأوضح 8(الصعيدي).

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ

وَبَعْدَ ذَاكَ الْـخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ

وركِّبِ الْـمُفْرَدَ فَاتِـحَاً كَلا

حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلاَ

مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَو مُرَكَّباً

وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلا لاَ تَنْصِبَا

قال: « ولك في نحو: « لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله « خمسة أوجه:

أحـدها: فتحهما، وهو الأصل، واستشهد على ذلك بقراءة ابن كثير وأبي عمرو {**لا بيعَ فيه ولا خلةَ** }[1]، وذكر أن الباقين قرأوا بالرفع إما بالابتداء أو على إعمال (لا) عمل (ليس) وأيد قراءة الباقين بقول الراعي النميري:

فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّـى قُلْتِ مُعْلِنَةً

لاَ نَاقَةٌ لِـيَ فِـيْ هَذَا وَلاَ جَمَلُ[2]

ـ وفي باب (عطف النسق) عندما ذهب ابن مالك إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة (تكرار) حرف الجر، لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم، فقال:

وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على

ضميرِ خفضٍ لازماً قد جُعِلا

وليس عندي لازماً، إذْ قد أتى

في النظمِ، والنثر، صحيحاً مُثبتا

استشهد ابن هشام الأنصاري على ذلك، بقراءة منسوبة إلى حمزة، وأيد القراءة بما

---

(1) سورة البقرة2/254

(2) الأوضح2/14

حكاه **قطرب**، وهي من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، قائلاً:

«ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفا كان أو اسما نحو: {**فقال لها وللأرضِ**}(1) و{قالوا **نعبد إلهك وإله آبائك**}(2)، وليس بلازم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: {**تساءلون بِهِ والأرحامِ**}(3)، وحكاية قطرب « ما فيها غيرُهُ وفرسُه»، قيل: ومنه {**وصدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرامِ** }(4)، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه (كفر)، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته(5).

كما نسب قراءة إلى **البزي** عند تعرضه في باب الإدغام(**المواضع التي يجوز فيها الفك والإدغام**) قائلا: « ويجوز الوجهان أيضا في ثلاث مسائل أخر (6):

إحداهن: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: (**تَتَجَلَّى وتَتَذَكَّر**)، وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزةِ الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل، دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي ـ رحمه الله تعالى ـ في الوصل نحو: {**ولا تَيَمَّمُوا**}(7) {**ولا تَبَرَّجْنَ**}(8) و {**كنتم تَمَنَّوْنَ**}(9).

---

(1) سورة فصلت41/11

(2) سورة البقرة2/123

(3) سورة النساء4/1

(4) سورة البقرة2/217

(5) الأوضح 3/392

(6) الأوضح4/410

(7) البقرة2/267

(8) سورة الأحزاب 33/33

(9) سورة آل عمران3/143

ومن ذلك أيضا ما نسبه إلى قنبل في (**باب المعرب والمبني**) عند تعرضه للأبواب السبعة التي خرجت عن الإعراب بعلامات الإعراب الأصلية قال:

« الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره ألف كـ يخشى، أو ياء كـ يرمى، أو واو كـ يدعو، فإن جزمهن بحذف الآخر، فأما قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة، وأما قوله تعالى: {**إنَّه من يتقي ويصبر**}(1) في قراءة (**قنبل**) فقيل (مَنْ) موصولة، وتسكين (يصبر) إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصْلٌ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن (مَن) الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها(2).

واستشهد أيضا ببعض القراءات التي تنسب إلى ابـن **عـامر** في (أنواع الخبر) قائلاً:

« والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، نحو: {**هو الله أحد**}(3)، إذا قدر (هو) ضمير شأن(4) ونحو: {**فإذا هي شاخصةٌ أبصار الذين كفروا**}(5)، ومنه: نطقي الله حسبي؛ لأن المراد بالنطق المنطوق به وإمَّا غيره، فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة لهو، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميره مذكورا، نحو: زيد قائم أبوه، أو مقدَّرًا، نحو: السمن مَنوانِ بدرهم، أي: منه،

---

(1) سورة يوسف12/90

(2) الأوضح1/80 قال السيوطي: « وقراءة قنبل إنه من يتقي ويصبر خرجه الفارسي عليه لأن من الموصولة فيها معنى الشرط».

راجع الإتقان1/581

(3) سورة الإخلاص112/1

(4) فإذا لم يقدر ضمير شأن ، كان مبتدأ له خبران مفردان.

راجع: الأوضح36(الصعيدي).

(5) سورة الأنبياء21/97

وقراءة ابن عامر: {**وكلٌّ وعد الله الحسنى**}[1] أي: وعده[2].

وفي باب (الممنوع من الصرف) قال:

«الثالث: إرادة التناسب، كقراءة نافع والكسائي {**سلاسلا**}[3] و {**قواريرا**}[4] وقراءة الأعمش: {**ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا**}[5].

(وفي باب الإمالة) قال ابن مالك:

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلاَ

وفي هذا قال ابن هشام: « وللإمالة أسباب تقتضيها.....أما الأسباب فثمانية:

« ..... **الثاني**: كون الياء تخلُفها في بعضِ التصاريف كألف (**مَلْهَى وأَرْطَى وحُبْلَى وغَزَا**)، فهذه وشبهها تُمَالُ؛ لقولهم في التثنية: (مَلْهيان، وأَرْطَيَان، وحُبْلَيَان)، وفي الجمع (حُبْلَيَات)، وفي البناء للمفعول: غُزِيَ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم: إنَّ إمالة ألف (تلا) في{ **والقمر إذا تلاها**}[6] لمناسبة إمالة ألف{جَلاّها}[7]، وقولُه وقولُ ابنِه: إنَّ إمالة ألف {**سجا**}[8] لمناسبة إمالة {**قَلَى**}[9] بل إمالتهما لقولك: قُلِيَ، وسُجِيَ[10].

« ..... الثامن: ـ إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو

---

(1) سورة النساء4/95

(2) الأوضح 1/197ـ198

(3) سورة النساء4/76

(4) سورة الإنسان16:15

(5) سورةنوح23

(6) سورة الشمس2

(7) سورة الشمس3

(8) سورة الضحى من الآية1

(9) سورة الضحى من الآية 2

(10) الأوضح 3/354ـ355

في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب، **فالأول** كرأيت عمادًا، وقرأت كتابًا، **والثاني** كقراءة أبي عمرو والأخوين {**والضُّحَى**}(1) بالإمالة مع أن ألفها عن واو (**الضَّحْوة**) لمناسبة {**سَجَى**(2)، و{**قَلَى**}(3) وما بعدهما(4) وفي الباب نفسه قال:

« تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

والثالث:ألف، وقد مضت، وشرطها أن لا تكون في حرف ولا في اسم يشبهه، فلا تمال (إلا) لأجل الكسرة، ولا نحو: (على) للرجوع إلى الياء في نحو: عليك و عليه، ولا (إلى) لاجتماع الأمرين فيها، ويستثنى من ذلك (ها و نا) خاصة، فإنهم طردوا الإمالة فيهما، فقالوا: مر بنا وبها، وانظر إلينا وإليها، وأما إمالتهم (**أنى، و متى، وبلى، و لا**) في قولهم: افعل هذا إمَّا لا فشاذ من وجهين: عدم التمكن وانتفاء السبب..... والثالث :

هاء التأنيث، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كرحمة، ونعمة؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه، لاتفاقها في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضا نحو: {**كِتَابِيَهْ**}(5) والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الأنباري(6).

وفي الباب نفسه قال:

« وأما قراءة أبي السَّمَّال: {**والسماءِ ذاتِ الحِبُك**}(7) بكسر الحاء ، وضم الباء، فقيل: لم تثبت، وقيل أتبع الحاء للتاء من ذات والأصل حُبُك بضمتين، وقيل على

(1) من الآية الأولى من سورة الضحى.

(2) من الآية 2من سورة الضحى

(3) من الآية 3 من سورة الضحى).

(4) الأوضح 4/355-356

(5) سورة الحاقة69/25

(6) الأوضح4/359-360

(7) سورة الذاريات51/7

التداخل في حرفي الكلمة إذ يقال: حُبُك بضمتين وحِبِك بكسرتين، وزعم قوم إهمال (فُعِـل) أيضا وأجابوا على (دُئِل ورُئِم) بأنهما منقولان من الفعل واحتج المثبتون بـ (وُعِـلٍ) لغة في (الوَعِـلِ) وإنما أهمل، أو قَـلَّ لقصدهم تخصيصه بفِعْل المفعول([1]).

ومن ذلك ـ وعند حديثه عن (أَنْ) عند جماعة يهملونها، حملا على (ما) أختها، قال: « وبعضهم يهملها حملا على (ما) أختها أي المصدرية كقراءة ابن محيصن { **لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة**}([2]) وكقوله:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا

مِنِّي السَّلامَ وألاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا ([3])

وفي الباب نفسه قال في (إذن) هي حرف جواب وجزاء، وشرط إعمالها ثلاثة أمور:

---

(1) الأوضح 293ـ294(الصعيدي)

قال السيوطي : « (الحبك) فيه سبع قراءات: ضم الحاء والباء ، وكسرهما، وفتحهما ، وضم الحاء وسكون الباء ، وضمها وفتح الباء ، وكسرها وسكون الباء ، وكسرها وضم الباء».

راجع الإتقان 1/545

وقرأ عمر بن الخطاب ، وأبو رزين (الحِبِك) بكسر الحاء والباء جميعا ، وقرأ عثمان بن عفان والشعبي وأبو العالية وأبو حيوة (الحِبْك) بكسر الحاء وإسكان الباء ، وقرأ أبي بن كعب وابن عباس وأبو رجاء وابن أبي عبلة (الحُبْـك) برفع الحاء وإسكان الباء ، وقرأ ابن مسعود وعكرمة:(الحَبَـك) بفتح الحاء والباء جميعا ، وقرأ أبو الدرداء وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو عمران الجوني وعاصم الجحدري : (الحَبِك) بفتح الحاء وكسر الباء».

راجع زاد المسير 8/28ـ29

(2) سورة البقرة2/223

قال السيوطي في الإتقان : « وقد يرفع المضارع بعدها ـ يعني (أَنْ) إهمالا لها حملا على (ما) أختها كقراءة ابن محيصن : (لمن اراد أن يتمُّ الرَّضاعة «.

راجع : الإتقان 1/452

(3) الأوضح 4/156

أحدها أن تتصدر فإن وقعت حشوا أهملت كقوله:

..... **وأمكنني منها إذن لا أقيلها**

وإن كان السابق عليها واوا أو فاء جاز النصب وقد قُرِئَ {**وإذن لا يلبثوا**}([1]) و{**فإذن لا يؤتوا**}([2])، والغالب الرفع وبه قرأ السبعة([3]).

وقال في الباب نفسه: « وإذا سقطت الفاء بعد الطالب وقصد معنى الجزاء جزم الفعل جوابا لشرط مقدر لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافا لزاعمي ذلك نحو {**قل تعالوا أتل**} بخلاف نحو {**فهب لي من لدنك وليا يرثني**} في قراءة الرفع فإنه قدره صفة لـ (وليًّا) لا جوابا لهب كما قدره من جزم ([4]).

---

(1) سورة الإسراء17/76

(2)سورة النساء4/53

(3)الأوضح4/164

قال سيبويه في هذا الشأن : « إذن « معناها الجواب والجزاء « وقال الشلوبين: « في كل موضع « وقال الفارسي : « في الأكثر والأكثر أن تكون جوابا لأن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين» و قال الفراء : « وحيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة نحو : { إذن لذهب كل إله بما خلق} .

قال السيوطي : « حرف ينصب المضارع ، بشرط تصديرها ،واستقباله واتصالها أو انفصالها بالقسم ،أو بلا النافية ،قال النحاة : « وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان نحو : { وإذن لا يلبثون خلافك } {فإذا لا يؤتون الناس} وقرئ شاذًا بالنصب فيهما.

راجع : الإتقان 1/436

(4) الأوضح 4/1198

وفي الجزم بـ (أينما) قال[1]: « وعليه قراءة طلحة بن سليمان {**أينما تكونوا يدرككُمُ الموت**}[2].

واحتج بقراءة نسبها إلى (**يونس بن حبيب**) في مواضع منها:

ما قاله في أحكام النون الخفيفة، ذاكرًا أربعة أحكام:

أحدها: أنها لا تقع بعد الألف نحو: قُوما، و اقعدا؛ لئلا يلتقي ساكنان، وعن يونس والكوفيين إجازته، ثم صرح الفارسي في الحجة بأنَّ يونس يُبقى النون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع {**ومحياي**}[3] وذكر الناظم أنه يكسر النون وحمل على ذلك قراءة بعضهم: {**فدمرانهم تدميراً**} وجوزه في قراءة ابن ذكوان {ولا **تتبعانِ**} بتخفيف النون[4].

(1) الأوضح4/209

(2) سورة النساء4/78

جاء في التبيان في إعراب القرآن : « قوله تعالى (أينما) هي شرط هاهنا ، و(ما) زائدة ، ويكثر دخولها على (أين) الشرطية ؛ لتقوّى معناها في الشرط ، ويجوز حذفها، و(يدرككم) الجواب ، وقد قرىء : (يدركُكُم) بالرفع ، وهو شاذ ، ووجهه أنه حذف الفاء».

راجع : التبيان 1/187

(3) سورة الأنعام6/162

قال أبو البقاء : « قوله تعالى : (ومحياىَ) الجمهور على فتح الياء ، وأصلها الفتح ؛ لأنها حرف مضمر ، فهي كالكاف في : رأيتكَ ، والتاء في: قمتَ ، وقرىء بإسكانها، كما تسكن في أنى ونحوه ، وجاز ذلك وان كان قبلها ساكن ؛ لأنَّ المدة تفصل بينهما ، وقد قرىء في الشاذ بكسر الياء ، على أنه اسم مضمر كسر لالتقاء الساكنين».

راجع التبيان 1/267

وقال البيضاوي : « وقرأ نافع : (محياىْ) بإسكان الياء ، إجراء للوصل مجرى الوقف» .

راجع تفسير البيضاوي 2/472

(4) جاء في التبيان : " قوله تعالى : { ولا تتبعان } يقرأ بتشديد النون، والنون للتوكيد ،والفعل مبني معها ،والنون التي تدخل للرفع لا وجه لها هاهنا ؛لأن الفعل هنا غير معرب ، ويقرأ بتخفيف (النون) وكسرها وفيه وجهان:

وفي (باب النعت) استشهد بقراءة **الحسن البصري**، قائلا: « كما أن نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري: { **الحمدِ لله** }(1) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام(2).

وفي باب المفعول به قال: وكقراءة الحسن: {**والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه**}(3) وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم(4).

- أحدهما : أنه نهى أيضا ، وحذف النون الأولى من الثقيلة تخفيفًا ، ولم تحذف الثانية ؛لأنه لو حذفها لحذف نونًا محركة ، واحتاج إلى تحريك الساكنة ، وحذف الساكنة أقل تغيراً .
- والوجه الثاني : أن الفعل معرب مرفوع ، وفيه وجهان:
- أحدهما : هو خبر في معنى النهي ، كما ذكرنا في قوله : { لا تعبدون الا الله}.
- والثاني : هو في موضع الحال ، والتقدير فاستقيما غير متبعين".

راجع التبيان 2/33

وقال أبو بكر بن مجاهد : " قوله : { ولا تتبعآن } قرأ ابن عامر وحده فى رواية ابن ذكوان : { ولا تتبعآن } ساكنة التاء مخففة مشددة النون، وفى رواية الحلواني عن هشام بن عمار :{ ولا تتبعآنّ} بتشديد النون، وأحسب ابن ذكوان عنى بروايته خفيفة ، يعنى التاء من (تبع) فإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام فى النون ، وخالفه هشام فى التاء ، وقرأ الباقون : { ولا تتبعان } بكسر الباء وتشديد التاء والنون".

راجع كتاب السبعة في القراءات 329

(1) سورة الفاتحة 1/2

(2) قال ابن خالويه : « وقرأ الحسن ورؤبة « الحمدِ للهِ « بكسر الدال ، أتبعا الكسر الكسر، وذلك أن الدال مضمومة ، وبعدها لام الإضافة مكسورة ، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر؛ فأتبعوا الكسر الكسر».

راجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم 18

(3) سورة الزمر39/67

(4) الأوضح 2/333

قوله تعالى : « {والسموات مطويات } مبتدأ وخبر ، و (بيمينه) متعلق بالخبر، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الخبر ، وأن يكون خبراً ثانيًا، وقرئ : { مطويات} بالكسر على الحال ، و(بيمينه) الخبر ، وقيل الخبر محذوف ، أي : والسموات قبضته».

واحتج على إعمال (إنْ) عمل ليس على سبيل الندرة بقراءة سعيد بن جبير، وهو مذهب الكوفيين، قال « وأما (إن) فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية، وكقراءة سعيد {**إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم**}([1])، وقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَولِيًا عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المجَانين ([2])

واستشهد بقراءة نسبها إلى علقمة([3]) في باب (النائب عن الفاعل) عند قول الناظم:

وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ

وما لـ (باعَ) قد يُرى، لنحوِ: حَبْ

لقوله تعالى: {**هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلينا**}([4]) بكسر الراء، على جواز كسر فاء الفعل

راجع التبيان في إعراب القرآن 2/216

(1) سورة الأعراف7/194 قال السيوطي: « وكونها للنفي هو الوارد عن ابن عباس كما تقدم ، في نوع الغريب من طريق ابن أبي طلحة ، وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: {ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده}، وإذا دخلت النافية على الاسمية لم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل (ليس) وخُرِّجَ عليه قراءة سعيد بن جبير: {إِنِ الَّذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم }.

راجع : الإتقان1/450

وقال أبو البقاء: « قوله تعالى: {إن الذين تدعون} الجمهور على تشديد النون ، و (عبـاد) خبر (إن) و (أمثالكم) نعت له ، والعائد محذوف أي تدعو بهم، ويُقرأ: {عبادًا } وهو حال من العائد المحذوف، و(أمثالكم) الخبر ، ويقرأ (إن) بالتخفيف ، وهي بمعنى (ما) و(عبادًا) خبرها ، و(أمثالكم) يقرأ بالنصب، نعتا لـ (عبادًا) وقد قُرِئَ أيضا(أمثالُكم) بالرفع ، على أن يكون (عبادا) حالا من العائد المحذوف، و(أمثالكم) الخبر و(إن) بمعنى (ما) لا تعمل عند سيبويه ، وتعمل عند المبرد.

راجع التبيان في إعراب القرآن 1/290ـ291

(2) الأوضح1/291

(3) الأوضح2/160

(4) سورة يوسف12/65

الثلاثي المضعف المبني للمجهول -تبعاً للكوفيين ، وخلافاً لجمهور النحاة(1)- وهي لغة بني ضَبّة وبعض تميم(2).

واستشهد ابن هشام بقراءة علقمة أيضاً لقوله تعالى: {**ولو رِدُّوا لعادوا**}(3) على المسألة نفسها، قال: « وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف، نحو : (شَدَّ، ومَدَّ) والحقُّ قولُ بعض الكوفيين: إنَّ الكسر جائز ، وهي لغة بنى ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمة {**رِدَّت إلينا** }، {**ولو رِدُّوا**} بالكسر ، وجوز ابن مالك الإشمام أيضا ، وقال المهاباذي : « مَنْ أَشَمَّ في : (**قِيل ، و بِيع**) أَشَمَّ هنا»(4).

ـ وفي باب (**الحال**) عند حديثه عن الحال مع عاملها، وقد تعرض لقول ابن مالك:

وعامل ضمن معنى الفعل لا

حروفُه مؤخرا لن يعملا

كـ تلك ليت وكأنَّ وندر

نحو سعيد مستقرًا في هجر

قال: « ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه، أن يكون ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا بهما ، فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، كقوله:

بِنَا عَاذَ عَوفٌ وَهْوَ باديَ ذلة لديكم .....

---

(1) قوله تعالى : " {ردت} الجمهور على ضم الراء ، وهو الأصل ، ويقرأ بكسرها ، ووجهه أنه نقل كسرة العين إلى الفاء ، كما فعل في (قيل ، وبيع) والمضاعف يشبه المعتل" .

راجع التبيان في إعراب القرآن 2/55

(2) الأوضح 2/160

(3) سورةالأنعام6/28

(4) الأوضح 88(الصعيدي)

وكقراءة بعضهم: {**ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا**}[1]، ثم ذكر قراءة الحسن: {**والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه**}[2] وهو قول الأخفش وتبعه الناظم[3].

وقال بعد ذلك: « والحق أن البيت ضرورة وأن (خالصةً) و (مطوياتٍ) معمولان لصلة (ما) ولـ (قبضته)، وأن (السموات) عطف على ضمير مستتر في (قبضته)؛ لأنها بمعنى مقبوضته لا مبتدأ، و بيمينه معمول الحال لا عاملها[4].

ـ كما استشهد بقراءة **للخطاب**، وذلك عند تعرضه لباب(**القول يجرى مجرى الظن**) قائلا : « قال السُّهيلي : « وألاَّ يتعدى باللام، كأن تقول لزيد : عمرٌو منطلقٌ، وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: {**أم تقولون إن إبراهيمَ**}[5] الآية في قراءة الخطَّاب[6].

الوجه الثاني: نسب القراءة القرآنية فيه إلى أكثر من قارئ، وأيَّدها بالشاهد الشعري، ومن ذلك ما قاله عند الحديث عن (**توسُّط أخبار الأفعال الناسخة**) عند

---

(1) سورة الأنعام6/139

(2) سورة الزمر39/67

(3) الأوضح 2/333

(4) الأوضح2/333ـ334

قال أبو البقاء: « قوله تعالى: {والأرض } مبتدأ و {قبضته} الخبر و{جميعا} حال من الأرض، والتقدير إذا كانت مجتمعة قبضته أي: مقبوضة فالعامل في إذا المصدر لأنه بمعنى المفعول، وقد ذكر أبو علي في الحجة التقدير: ذات قبضته وقد رد عليه ذلك بأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله وهذا لا يصح لأنه الآن غير مضاف إليه وبعد حذف المضاف لا يبقى حكمه ويقرأ قبضته بالنصب على معنى في قبضته وهو ضعيف لأن هذا الظرف محدود فهو كقولك: زيد الدار والسموات مطويات مبتدأ وخبر و بيمينه متعلق بالخبر، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الخبر وأن يكون خبرا ثانيا، وقُرِئَ: {مطوياتٍ} بالكسر على الحال وبيمينه الخبر وقيل الخبر محذوف أي والسموات قبضته». راجع التبيان 2/216

(5) سورة البقرة2/140

(6) راجع الأوضح76(الصعيدي).

تعرضه لقول ابن مالك:

وفي جميعها توسُّطَ الخبـــر

أجز وكلٌّ سبقه دام حظر

قال: « وتوسط أخبارهن جائز، خلافًا لابن درستويه في (ليس) ولابن معط في (دام) قال الله تعالى: {**وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين**}([1]) .

وقد أيَّـــد رأي ابن مالك بقراءة « حمزة، وحفص» قولَ الله تعالى: { **ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم**}([2]) بنصب (البر)، ثم ساق قول الشاعر ليؤيد ما ذهب إليه:

لا طيبَ للعيش ما دامت منغَّصةً

لذاتُه بادّكار الموت والهرم

وعنده لا يُمنع ذلك ما لم يوجد مانع([3]).

ـ ومن ذلك أيضا قوله في باب (إنَّ) وأخواتها عند تعرضه لقول ابن مالك:

بعد إذا فجاءة أو قسمِ

لا لام بعده بوجهين نمي

مع تلو فا الجزا وذا يطرد

في نحو خير القول إني أحمد

يعني أنه يجوز فتح (إن) وكسرها إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا إنَّ زيدًا قائم، فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية، والتقدير: فإذا قيام زيد، أي:

---

(1) سورةالروم30/47

(2) سورة البقرة2/177

(3) راجع الأوضح44(الصعيدي).

ففي الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، والتقدير: خرجت فإذا قيامٌ زيد موجودٌ ومما جاء بالوجهين قوله:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

إذا أنه عبد القفا واللهازم(1)

وتناول ابن هشام المواضع التي يجوز فيها الفتح، أو الكسر، ومن هذه المواضع: أن تقع في موضع التعليل نحو {**إنَّا كنَّا من قبل ندعوه إنَّه هو البر الرحيم**}(2)، وأيد ما ذهب إليه الناظم مستشهدًا على جواز الفتح بقراءة نافع والكسائي، على تقدير لام العلة، ثم قال: « والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف، ومثله {**وصلِّ عليهم إنَّ صلاتك سكن لهم**}(3) ومثله : لبيَّك إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك(4).

ثم قال في الباب نفسه: « السادس أن تقع بعد واوٍ، مسبوقة بمفرد صالحٍ للعطف عليه، نحو: {**إنَّ لكَ أن لا تجوعُ فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى**}(5) ثم دلل على جواز الكسر بقراءة **نافع، وأبي بكر،** وخَرَّج القراءة على الاستئناف، أو بالعطف

---

(1) راجع شرح ابن عقيل 1/327ـ328

(2) سورة الطور52/28 قال السيوطي في هذا الشأن : « لا» على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : أن تكون نافية وهي أنواع:

أحدها : أن تعمل عمل (إن) وذلك إذا أريد بها نفس الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصبها إذا كان اسمها مضافا أو شبهه ، وإلا فيركب معها ، نحو : {لا إله إلا هو} {لا ريب فيه} فإن تكررت جاز التركيب والرفع ، نحو : {فلا رفث ولا فسوق ولا جدال } {لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة} {لا لغو فيها ولا تأثيم}.راجع الإتقان1/500

وقال ابن مجاهد: « واختلفوا في الرفع والنصب من قوله: { لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة} فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : {لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ }بالنصب في كل ذلك بلا تنوين». راجع كتاب السبعة187

(3)سورة التوبة9/103

(4) الأوضح1/340

(5)سورة طه119:118

على جملة (إنَّ) الأولى، ثم أشار إلى أنَّ الباقين قرأوا بالفتح بالعطف على «ألاَّ تجوع» ([1]).

ومن هذا النهج أيضا ما ساقه في (**باب الفاعل**) عندما تناول أحكامه، قال: « الرابع أنه يصح حذف فعله، إن أجيب به نفي، كقولك: بلى زيدٌ، لمن قال: ما قام أحدٌ، أي: بلى قام زيدٌ، ومنه قوله:

تجلدت حتى قيل لم يعرُ قلبه

من الوجد شيء قلت بل أعظمُ الوجد

أو استفهام محقق، نحو: نَعَمْ زيدٌ، جوابا لمن قال: هل جاءك أحدٌ؟ ومنه: {**ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله**}([2]) أو مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر: {**يسبح له فيها بالغدو و الآصال رجالٌ**}([3])، وقوله:

لِيُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومة

ومختبطٌ مما تطيحَ الطوائح

أي : يسبحه رجال ، ويبكيه ضارع([4]).

ومن ذلك ما أورده في باب (الإبدال) في قول ابن مالك:

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِـــي ظللْتُ اسْتُعْمِلاَ

وَقِرْنَ فِـــي اقْرِرْنَ) (وَقَرْنَ نُقِلاَ

أي استعمل (قرن) فـــي (اقررن) قال تعالـــى: {**وَقَرْنَ فـــي بـــيوتكن**}([5])، و هـــي قراءة نافع وعاصم.

---

(1) الأوضح1/343

(2) سورةالزخرف43/87

(3) سورة النور24/31؛ 37

(4)الأوضح79(الصعيدي).

(5) سورة الأحزاب 33/ 32

الوجه الثالث: لوحظ أنَّ ابن هشام حينما كان يعقِّب على القراءة القرآنية بما يشعر أنَّه لا يوافقها، يقول: « **وهذه لغة ضعيفة** « أو» **وهى قليلة** « أو يقول: « **وهي لغة كذا** « بما يؤكد أنه لا يضعف القراءة بسبيل مباشر، وإنما يعزوها إلى إحدى لغات العرب، التي عرفت بالضعف، أو بالقلة، ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها، فالضعف والقلة عنده ليس في القراءة نفسها، إنما في اللُّغَة التي قرأ بها القارئ، ويكتفي بأن يذكر أن هذه على لغة من اللغات ، ومن ذلك قوله (**في باب النداء**) عند قول ابن مالك:

وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِـــيَا

كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدا عَبْدِيَا

وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ الَيا اسْتَمَرْ

فِـــي يَا ابْنَ أُمَّ و يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرْ

وَفِـي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ

وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الـيَا التَّا عِوَضْ

قال: « المنادى المضاف للياء أربعة أقسام:

ـ **أحدها:** ما فيه لغةٌ واحدةٌ، وهو المعتل ، فإنَّ ياءَهُ واجبةُ الثبوت والفتح، نحو: يا فتايَ و يا قاضيَ.

ـ **الثاني:** ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه للفعل، فإنَّ ياءه ثابتة لا غير، وهي إمَّا مفتوحة ، أو ساكنة، نحو: يا مكرمي ، و يا ضاربي.

ـ **الثالث:** ما فيه ست لغات، وهو ما عدا ذلك وليس أبًا ولا أُمًّا، نحو: يا غلامي، فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: {**يا عبادِ فاتقونِ**}(1) ثم ثبوتها ساكنة، نحو:

(1)سورة العنكبوت29/16

{**يا عبادِي لا خوفٌ عليكم**}(1) أو مفتوحة، نحو:{ **يا عبادِيَ الذين أسرفوا**}(2) ثم قلب الكسرة فتحة، والياء ألفًا، نحو: {**يا حسرتَا**}(3) وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

ولست براجع ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لوانِّي

أصله: بقولي: يا لهفا(4).

ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيَّتها، ويضم الاسم كما تضم المفردات، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافا، كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي، وقراءة آخر: {**رَبُّ السجن أحبُّ إليَّ**}(5).

الرابع: ما فيه عشر لغات، وهو الأب الأم، ففيهما مع اللغات الست أن تعوّض

(1) سورةالزخرف43/68

(2) سورةالزمر39/53

(3) سورةالزمر56

(4) راجع الأوضح 4/37وسر الصناعة 2/521والإنصاف 1/390

قال ابن جني : " وقال أبو عثمان في قول الله سبحانه : {يا أبت} أراد : يا أبتا ، فحذف الألف ، وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابي:

فلست بمدرك ما فات مني بلهفَ ولا بليت ولا لو اني

يريد : بلهفي"

راجع : الخصائص3/135

وقال الأشموني : " وأما المثال الثالث وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي

بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيتَ وَلاَ لَو انِّي

أصله : ولي يا لهفا. ونقل عن الأكثرين المنع.

راجع شرح الأشموني 4/

(5) سورة سوسف12/33

تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها، وهو الأكثر، أو تفتحها وهو الأقيس، أو تضمها على التشبيه، بنحو: ثُبة وهِبة، وهو شاذ، وقد قُرِئَ بهنَّ، وربما جُمع بين التاء والألف، فقيل: يا أبتا و يا أمتا، وهو كقوله:

أقول يا اللهمَّ يا اللهما

وسبيل ذلك الشعر، ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء فلا يجوز: جاءني أبت، ولا رأيت أمت، والدليل على أن التاء في: ـ يا أبت و يا أمت ـ عوضٌ من الياء، أنهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالهما في الوقف هاء.

وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء فالياء ثابتة لا غير، كقولك: يا ابنَ أخي، و يا ابن خالي، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عمّ، فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحا للتركيب المزجي، وقد قُرِئَ: {**قال ابن أمّ**}[1] بالوجهين، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة، كقوله:

يا ابن أمي ويـا شقيِّق نفسي

وقوله:

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي[2]

ويلحظ من هذا أنَّ ابن هشام كان إذا لم ينسب القراءة إلى قرَّاء بلد معين، وعَرَفَ أنَّ هذه القراءة قد قرئت بلسان قبيلة من قبائل العرب، أشار إلى ذلك، كأن يقول: « **وهى لغة هذيل أو عقيل** »[3] أو يقول: « **وهي لغة تميم** » كما في قوله : « **وتميم وقيس** تشدد النون فيهما ـ يعني **اللذين،واللتين** ـ تعويضًا من المحذوف، أو تأكيدًا

(1) سورة الأعراف7/150

(2) راجع أوضح المسالك4/36وما بعدها

(3) الأوضح 27(الصعيدي)

للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع، خلافًا للبصريين لأنه قد قرئ في السبع:{ **رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنَ أَضَلاَّنَا**}(1) و{**إحدى ابنتي هاتينّ** }بالتشديد كما قرئ: {**واللَّذان يأتيانها منكم**}(2)، و{**فذانّك برهانان** }(3)، أو يقول: « **وهو لغة أهل العالية** « (4)، ومن ذلك قوله : « وأمَّا (**إنْ**) فإعمالها نادر ، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية ، وكقراءة سعيد بن جبير { **إِنِ الَّذينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ الله عبادًا أمثالُكم**}(5)

ومن ذلك أيضا قوله في باب (**الإدغام**):

« **الثانية والثالثة**: أن تكون الكلمة فعلا مضارعًا مجزومًا، أو فعل أمر، قال الله تعالى: {**ومن يرتد منكم عن دينه**}(6) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى: {**واغضض من صوتك**}(7) وقال الشاعر:

فَغُضَّ الطرف إنك من نمير فلا كعبًا يلغت ولا كلابَا(8)

ومن ذلك أيضا ما أورده في باب (**المقصور والممدود**) -عند الحديث عن جمع الاسم الثلاثي، المؤنث جمعاً مؤنثاً سالماً إذا كان معتل العين، بقراءة بعضهم لقوله تعالى: {**ثلاثُ عَوَراتٍ لكم**}(9) بفتح عين الاسم بعد الفاء المفتوحة، وذلك على لغة،

---

(1) سورة فصلت 41/29

(2) سورة النساء4/16

(3) الأوضح1/140

(4) الأوضح36(الصعيدي).

(5) سورة الأعراف7/194

(6)سورة البقرة2/217

(7)سورة لقمان31/19

(8) راجع الأوضح 319(الصعيدي)

(9) سورة النور24/58

نحو قولهم: جَوزَة، وبيضة، ونسب ابن هشام هذه اللُّغَة ـ فتح العين- إلى هذيل، قال: « ويمتنع التغيير في خمسة أنواع:

أحدها: نحو زينبات، وسعادات، لأنهما رباعيات لا ثلاثيات.

الثاني: نحو ضخمات، وعبلات؛ لأنهما وصفان لا اسمان وشذ: كَهَلات بالفتح، ولا ينقاس خلافا لقطرب.

الثالث: نحو شجرات، وثمرات، ونمرات؛ لأنهن محركات الوسط، نعم يجوز الإسكان في نحو: سمرات، وتمرات كما كان جائزا في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الرابع: نحو جوزات وبيضات؛ لاعتلال العين قال الله تعالى: {**في روضات الجنات**}[1]، وهذيل تحرك نحو ذلك وعليه قراءة بعضهم: {**ثلاث عورات لكم**} وقول الشاعر:

أخو بيضات رائح متأوب

واتفق جميع العرب على الفتح في (عيرات) جمع (عير) وهي الإبل التي تحمل الميرة، وهو شاذ في القياس؛ لأنه كبيعة وبيعات فحقه الإسكان[2].

الخامس: نحو حجات، وحجات، وحجات إدغام عينه فلو حرك أنفك إدغامه فكان يثقل فتضيع فائدة الإدغام[3].

أو يتوسع في نسبة القراءة أحيانا ، فينسبها إلى مصرٍ معين من أمصار العرب ، كأن يقول: « وهي قراءة أهل مكة»، أو « قراءة أهل الكوفة» أو « قراءة أهل الحجاز «[4] غير مفرِّق بين مصرٍ وآخر، وذلك إذا لم يطمئن إلى اسم القارئ ، فينسب القراءة إلى اسم البلد الذي قرئت فيه القراءة محلُّ الاحتجاج، ولم يتعصب لقراءة معينة تتصل

(1) سورة الشورى42/22

(2) الأوضح4/306

(3) الأوضح264ـ265(الصعيدي).

(4) الأوضح 4/18

بإحدى المدرستين، كغيره من النحاة الذين تعصبوا للقراء البصريين، أو للقراء الكوفيين، بل خالفهم كثيرا[1] واحتج بكل القراءات، غير أن كثيرًا منها لم ينسبه، كما يلحظ مما سبق، فقد قال: « وقد قرئ» ولم يحدد صاحب القراءة، ولعل السبب في هذا خوفه من أن يعزو قراءة إلى غير قارئها، ومثل هذا الصنيع فعله في استشهاده بأبيات الشعر، حيث لم ينسب منها إلا ما صحت نسبته عنده، وتحقق منه، نحو قوله:

« وإن كان الاستثناء منقطعًا فأهل الحجاز يوجبون النصب ، فيقولون : ما فيها أحد إلا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى {**ما لهم به من علم إلا اتباع الظن**}[2] وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ويقرءون { **إلا اتباع الظن**} بالرفع على أن بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له من الزائدة و إتباع الظن معرفة موجبة[3].

الوجه الرابع:قد يسوق بعض آية، ولايكملها إلا في حالات قليلة، وقد يكتفي بذكر كلمة واحدة منهاأحيانًا، وقد يدعم القراءة القرآنية أحيانا بالشاهد الشعري، ومن ذلك ما أورده في باب (**نوني التوكيد**): عند قول ابن مالك:

لِلفِعْلِ تَوكِيدٌ بِنُونَـــينِ هُمَا

كَنُونَـــي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّدَانِ افْعَل وَيَفْعَل آتِـــيَا

ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطاً إمَّا تَالِـــيَا

أَو مُثْبَتاً فِـــي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ

وَقَلَّ بَعْدَ(مَا) وَ(لَـــمْ) وَبَعْدَ (لاَ)

---

(1) راجع الأوضح 27(الصعيدي)

(2) سورة النساء4/157

(3) الأوضح2/261

قال: « ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً نحو: {**تالله تفتؤ تذكر يوسف**}[1] إذ التقدير لا تفتؤ، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: {**لأقسم بيوم القيامة**}[2]. وأيد قراءة ابن كثير بقول الشاعر:

يَمِيناً لأَبْغُضُ كُلَّ امْرِىءٍ يُزَخْرِفُ قَولاً وَلاَ يَفْعَلُ[3]

ثم قال بعد ذلك في أحكام النون الخفيفة:

« الرابع:أنها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا،

---

(1) سورة يوسف 12/85

(2) سورة لالقيامة75/1

اختلفت القرّاء في قراءة قوله: {لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ }فقرأت ذلك عامة قرّاء الأمصار: لاَ أُقْسِمُ (لا) مفصولة من أقسم، سوى الحسن والأعرج، فإنّه ذكر عنهما أنهما كانا يقرآن ذلك: «لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ» بمعنى: أقسم بيوم القيامة، ثم أدخلت عليها لام القسم.

والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع «لا» مفصولة، أقسم مبتدأه على ما عليه قرّاء الأمصار، لإجماع الحجة من القرّاء عليه، وقد اختلف الذين قرأوا ذلك على الوجه الذي اخترنا قراءته في تأويله، فقال بعضهم «لا» صلة، وإنما معنى الكلام: أقسم بيوم القيامة. ...ذكر عن سعيد بن جُبير لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القَيامَةِ قال: أقسم بيوم القيامة.

راجع تفسير الطبري

وقال أبو البقاء : « وقرىء: «لأُقْسِم». وفي الكلام وجهان:

أحدهما: هي لام التوكيد دخلَتْ على الفعل المضارع؛ كقوله تعالى: (وإنَّ ربَّكَ ليَحْكُمُ بينهم) (سورة النحل: 124)، وليست لام القسم.

والثاني: هي لامُ القسم، ولم تصحبها النونُ اعتماداً على المعنى؛ ولأنَّ خبر الله صِدْق؛ فجاز أنْ يأتيَ من غير توكيد.

وقيل: شبِّهت الجملةُ الفعلية بالجملة الاسمية؛ كقوله تعالى: (لعَمْرُكَ إنَّهم لفي سَكْرَتهم...) (سورة الحجر: 72).

راجع : التبيان في إعراب القرآن2/274

(3) الأوضح 215(الصعيدي).

كقوله تعالى: {**لَنَسْفَعاً**}([1]) بالألف([2]).

الوجه الخامس:قد يورد الآية بتمامها عند الاحتجاج، ولو كانت طويلة، كما صنع في باب (**عطف النَّسق**)، عند قول الناظم الذي يعني أن العطف ليس خاصا بالأسماء، بل يكون في الأفعال كذلك:

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا استبِحْ

وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحْ

حيث استشهد ابن هشام في أوضحه على هذه المسألة بقوله تعالى: {**تبارك الذي إنْ شاءَ جعلَ لكَ خيراً من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ، ويجعلْ لك قصورًا**}([3])، على جواز عطف الفعل المضارع(يجعل) على الفعل الماضي (جعل) لأن الاختلاف بينهما في اللفظ وليس في الزمن([4]).

---

(1) سورة العلق 96/ 15

(2) الأوضح 4/110

قال صاحب التبيان : « قوله تعالى: (لَنَسْفَعا): إذا وُقف على هذه النون أُبدل منها ألف لسكونها وانْفِتَاح ما قبلها.

راجع التبيان في إعراب القرآن2/290

(3) سورةالفرقان25/10

(4) الأوضح 191(الصعيدي).

قوله تعالى : {ويجعلْ لك }بالجزم عطفا على موضع (جعل) الذي هو جواب الشرط ، وبالرفع على الاستئناف ، ويجوز أن يكون مَنْ جَزَمَ سَكَّنَ المرفوع تخفيفًا ، وأدغم.

راجع التبيان2/161

وقال ابن مجاهد : « واختلفوا فى رفع (اللام) وجزمها من قوله:{ ويجعل لك قصورا}فقرأ ابن كثير وعاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر : {ويجعلُ لك قصورًا} بالرفع، وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى وحفص عن عاصم والكسائى عن أبى بكر عن عاصم:{ ويجعلْ} بجزم اللام «.

راجع السبعة 462

الوجه السادس: قد يستشهد بشاهدين على مسألة واحدة، مثالُ ذلك صنيعه في باب (**نصب المضارع**) عند حديث عن (**أن**) المفسِّرة بقوله تعالى: {**فأوحينَا إليه أنِ اصنع الفُلْكَ**}[1]، وبقوله تعالى: {**وانطلقَ الملأُ منه أنِ امشُوا**}[2]، واستشهد[3] لوقوعها مخففة من الثقيلة بعد علم، أو ظن بقوله تعالى: {**عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضى**}[4]، وبقوله تعالى: {**أفلا يرونَ ألا يَرْجِعُ إليهم قولاً**}[5] واستشهد في الباب نفسه، ببعض القراءات، وذلك عند قول ابن مالك:

وبـ لنِ انصِبْهُ، وكيْ، كذا بأنْ

لا بعدَ علمٍ، والتي مِنْ بعدِ ظَنْ

(1) سورة المؤمنون 23/27

(2) سورة ص 38/6

(3) راجع الأوضح 228ـ229(الصعيدي).

(4)سورة المزمل 73/20

(5) سورة طه 20/89

يريد أنّ (أنْ) تأتي مخففة من الثقيلة بعد العِلم والظنّ، ويجوز أن تأتي ناصبة بعد فعل الظنّ- وهو الأرجح- فشاهد التخفيف قوله تعالى: (**عَلِمَ أن سيكونُ منكم مرضى**)(1).

---

(1) سورة المزمل73/20

تأتي (أَنْ) بالفتح والتخفيف في لغة العرب على أوجه :

الأول : أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبا للمضارع ، ويقع في موضعين:

ـ في الإبتداء ، فيكون في محل رفع ، نحو : {وأن تصوموا خير لكم} و{أن تعفوا أقرب للتقوى}.

ـ وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في محل رفع ، نحو: { ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع } و{عسى أن تكرهوا شيئا} ونصب، نحو: {نخشى أن تصيبنا دائرة} و{ما كان هذا القرآن أن يفترى} {فأردت أن أعيبها} وخفض ، نحو: { أوذينا من قبل أن تأتينا } {من قبل أن يأتي أحدكم الموت}.

و(أن) هذه موصول حرفي ،وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا، كما مر، وماضيا ،نحو : {لولا أن من الله علينا} و{لولا أن ثبتناك } وقد يرفع المضارع بعدها ؛إهمالا لها حملا على (ما) أختها كقراءة ابن محيصن :{ لمن اراد أن يتم الرضاعة }.

ـ الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نزل منزلته ،نحو : {أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا} {علم أن سيكون} و{حسبوا ألا تكون }في قراءة الرفع.

ـ الثالث أن تكون مفسرة ،بمنزلة (أي) نحو :{ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا} و{نودوا أن تلكم الجنة} وشرطها أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها {وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين} وأن يتأخر عنها جملة ،وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول ،ومنه {وانطلق الملأ منهم أن امشوا }إذ ليس المراد بالانطلاق المشي ،بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على المشي.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله { أن اتخذي من الجبال بيوتا} مفسرة بأن قبله { وأوحى ربك إلى النحل } والوحي هنا إلهام باتفاق ،وليس في الإلهام معنى القول ،وإنما هي مصدرية أي باتخاذ الجبال ،وألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول.

وقال الزمخشري في قوله :{ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله} إنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله.

قال ابن هشام وهو حسن ، وعلى هذا فيقال في الضابط أن لا تكون فيه حروف إلا والقول مؤول بغيره.

الرابع : أن تكون زائدة ، والأكثر أن تقع بعد (لما)التوقيتية نحو :{ ولما أن جاءت رسلنا لوطا} وزعم الأخفش أنها تنصب المضارع، وهي زائدة وخرج عليه: {وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله} و{ما لنا ألا نتوكل على الله} قال فهي زائدة ، بدليل {وما لنا ألا نؤمن بالله}.

الخامس : أن تكون شرطية كالمكسورة قاله الكوفيون ،وخرجوا عليه { أن تضل إحداهما} { أن صدوكم عن المسجد الحرام}{ إن كنتم قوما مسرفين}.

قال ابن هشام ويرجحه عندي تواردهما على محل واحد ، والأصل التوافق وقد قرئ بالوجهين في الآيات المذكورة.

راجع الإتقان للسيوطي452/1ـ454

وشاهد مجيئها ناصبة قوله تعالى (**وحَسِبوا ألاّ تكونَ فتنةٌ** }[1] على غير قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وحمزة، والكسائي بالرفع[2] وقرأه غير أبي عمرو والأخوين بالنصب[3] ثم ذهب إلى أنَّ التالية للظن يجوز أن تأتي ناصبة بعد فعل الظنّ- وهو الأرجح- واحتج بإجماع السبعة في قراءة{**أحسب الناس أن يتركوا** }[4].

الوجه السابع: لا ينسب فيه القراءة التي يحتج بها مطلقا ،فلا يحدد قارئا أو قبيلة، أو بيئة ، أو أمر يكون ذا صلة بنسبة القراءة من قريب أو بعيد ، ومن ذلك قوله في قول ابن مالك الذي يجوز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر:

وجائز رفعك معطوفًا على

منصوب إن بعد أن تستكملا

والمقصود أنه إذا أُتِيَ بعد اسم (إنَّ) وخبرها باسم معطوف، جاز في ذلك الاسم وجهان:

أحدهما: النصب عطفًا على اسم (إنَّ) نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا.

والثاني: الرَّفع، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو.

---

(1) سورة المائدة 5/71

(2) قال ابن زنجلة : " قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي:{ وحسبوا ألا تكون} بالرفع ، أي : أنه لا تكون فتنةٌ ، كما قال في موضع آخر: {أن لا يقدرون } أي أنهم لا يقدرون على شيء ، فهي مخففة من (أن) وقرأ الباقون: { ألا تكونَ} نصبا ، ونصبه بـ (أنْ) و لا تفصل بين العامل والمعمول فيه ، كقولك: أحب أن تذهب ، و أحب ألا تذهب، وحجتهم قوله: {وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله} و{ما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله} كل هذا نصب بـ (أن) لا ، ولما أجمعوا على إحداهما واختلفوا في الأخرى رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه.

راجع حجة القراءات لابن زنجلة 233

(3) الأوضح 230(الصعيدي).

(4) سورة العنكبوت29/2

واختلف فيه فالمشهور أنه معطوف على محل اسم (إنَّ) فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهر كلام ابن مالك، وذهب فريق من النحاة إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إن) خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين، فتقول: إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، وإنك وزيدًا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرَّفع([1])، واستشهد ابن هشام على ذلك بقراءة بعضهم {**إنَّ الله وملائكتُه يصلون على النبي**}([2]) وبقول ضابئ بن الحارث البرجمي:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإنِّي وقيارٌ بها لغريبُ

وقول بشر بن خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم

بغاة ما بقينا في شقاق([3])

وفي باب الفعل المضارع قال: « ولا ينصب بـ (أَنْ) مضمرة في غير هذه المواضع

---

(1) شرح ابن عقيل 1/344_345

(2) سورة الأحزاب33/56

قال السيوطي : « قاعـــدة : إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوَّلا ، أو ثانيا ، فكونه ثانيا أولى ، ومن ثم رجح أن المحذوف في نحو: { أتحاجوني} نون الوقاية لا نون الرفع ، وفي { نارا تلظى } التاء الثانية لا تاء المضارعة ، وفي : {والله ورسوله أحق أن يرضوه} أن المحذوف خبر الثاني لا الأول، وفي نحو : { الحج أشهر} أن المحذوف مضاف للثاني، أي: حج أشهر لا الأول، أي : أشهر الحج ، وقد يجب كونه من الأول نحو : {إن الله وملائكتُـهُ يصلون على النبي }في قراءة من رفع (ملائكته) لاختصاص الخبر بالثاني ، لوروده بصيغة الجمع ، وقد يجب كونه من الثاني نحو: { أن الله بريء من المشركين ورسوله }أي : بريء أيضا، لتقدم الخبر على الثاني».

راجع : الإتقان 2/397

(3) الأوضح1/366

العشرة إلا شاذا كقول بعضهم: «**تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه**» وقول آخر: « خذ اللص قبل يأخذَك، وقراءة بعضهم: {**بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَهْ**}(1).

وفي حديثه عن (لام الأمر) قال: « واللاَّم الطلبية أمرًا كانت نحو: {**لينفق ذو سعة**}(2) أو دعاء نحو {**ليقض علينا ربك**}(3) وجزمها فعلى المتكلم مبنيين للفاعل قليل، نحو : {**ولنحمل خطاياكم**}(4) وأقل منه جزمها فعلَ الفاعل المخاطب، نحو {**فبذلك فلتفرحوا**}(5) في قراءة(6)، ونحو {**لتأخذوا مصافكم**} الأكثر الاستغناء عن

(1) الأوضح 4/197

قال أبو البقاء : « {فيدمغه } قرىء شاذاً بالنصب ، وهو بعيد ، والحمل فيه على المعنى، أي : بالحق فالدمغِ» .

راجع التبيان 2/131

(2) سورة الأنبياء21/18

(3) سورة الطلاق65/7

(4) سورة الزخرف43/77

(5) سورة يونس10/58

(6) قال ابن زنجلة : " قرأ يعقوب في رواية رويس : { فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون } بالتاء فيهما ، اعلم أن كل أمر للغائب والحاضر لابد من لام تجزم الفعل ، كقولك : ليقم زيد ، {لينفق ذو سعة} وكذلك إذا قلت : قم واذهب ، فالأصل: لتقم و لتذهب ، بإجماع النحويين ، فتبين أن المواجهة كثر استعمالهم لها ، فحذفت اللام اختصارا وإيجازا، واستغنوا بـ (افرحوا) عن (لتفرحوا) و بـ (قم) عن (لتقم) فمن قرأ بالتاء فإنما قرأ على الأصل ، وحجته أنها عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن أبي بن كعب ، قال : قال لي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمرت أن أقرأ عليك ، قال : قلت وقد سماني ربك ، قال : نعم ، قال : فقرأ علي ـ يعني النبي صلى الله عليه ـ {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون } بالتاء ، وقد روي عن النبي ـ صلى الله عليه ـ أنه قال : لتأخذوا مصافكم ، أي : خذوا مصافكم، فهذا أمر المواجهة ، وقرأ ابن عامر:{ خير مما تجمعون } بالتاء، أي: تجمعون أنتم من أعراض الدنيا ، وقرأ الباقون : " فليفرحوا و يجمعون" بالياء فيهما على أمر الغائب ، أي : ليفرح المؤمنون بفضل الله، أي: الإسلام ، وبرحمته أي : القرآن خير مما يجمعه الكافرون في الدنيا".

راجع حجة القراءات 333

هذا بفعل الأمر(1).

وفي باب التوكيد المعنوي قال عند تعرضه لشرح قول ابن مالك:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِـــي الشُّمُولِ وَكِلاَ

كِلتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

وقال الإمام الزركشي : " قراءة بعضهم : {فبذلك فلتفرحوا } وجهُهُ أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب فكأنه لا غائب ولا حاضر ،وذلك لأن قوله تعالى : { قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا } فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين وخطاب الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛فكأنهما اتحدا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتاء للخطاب كأنه يأمر حضورا ، ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية : { يأيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم } الآية ، فصار المؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ : {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك } ينبغي أن يكون فرحهم فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه ، ونظيره : { حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم} إلا أن ذلك جعل في كلمتين وحالتين ، وهذا في كلمة واحدة".

راجع هذه المسألة في البرهان في علوم القرآن 2/325

وقال ابن خالويه : " ..... قرئ : { فلتفرحوا } بالتاء ، وهو ضعيف في العربية لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر ، إلا فيما لم يسم فاعله، كقولهم : لِتُعْنَ بحاجتي.

راجع الحجة في القراءات 182

وقال السيوطي في أنواع اللام : " واللام أربعة أقسام : جارة ، وناصبة وجازمة ومهملة غير عاملة ..... والجازمة وهي لام الطلب وحركتها الكسر ، وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، نحو : { فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي } وقد تسكن بعد (ثم) نحو: { ثم ليقضوا }وسواء كان الطلب أمرا نحو : { لينفق ذو سعة} أو دعاء نحو: {ليقض علينا ربك } وكذا لو خرجت إلى الخبر ، نحو : { فليمدد له الرحمن} {ولنحمل خطاياكم} أو التهديد، نحو: { ومن شاء فليكفر} وجزمها فعل الغائب كثير ، نحو: { فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك }وفعل المخاطب قليل ، ومنه : {فبذلك فلتفرحوا } في قراءة التاء".

راجع الإتقان 1/499

(1) الأوضح4/201

« فإذا أكدت بالنفس، أو بالعين، أو بهما، ارتفع ذلك الاحتمال، ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد ، وأن يكون لفظهما طِبْقَه في الإفراد والجمع، وأمَّا في التثنية فالأصح جمعها على (**أفعل**) ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك، والألفاظ الباقية (**كلا ، وكلتا**) للمثنى و(**كل ، وجميع ، وعامة**) لغيره.

ويجب اتصالهن بضمير المؤكد فليس منه {**خلق لكم ما في الأرض جميعا**}([1]) خلافًا لمن وهم، ولا قراءة بعضهم([2]) {**إنَّا كُلاًّ فيها**}([3]) خلافا للفراء والزمخشري، بل جميعا حال و (كلا) بدل ويجوز كونه حالا من ضمير الظرف([4]).

وفي أقسام البدل عند تعرضه لقول ابن مالك:

التَّابِعُ الـــمَقْصُودُ بِالـــحُكْمِ بِلاَ

وَاسِطَةٍ هُوَ الـــمُسَمَّى بَدَلاَ

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَو مَا يَشْتَمِل عَلَـــيهِ

يُلفَـــى أَو كَمَعْطُوفٍ بِبَل

قال: « وأقسام البدل أربعة:

الأول: بدل كلٍّ من كل وهو بدل الشيء ، مما هو طبق معناه نحو {**اهدنا الصراطَ**

---

(1) سورة البقرة2/29

(2) قال البيضاوي : " وقرئ : {كلا} على التأكيد ، لأنه بمعنى :كلنا، وتنوينه عوض عن المضاف إليه ، ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف ، فإنه لا يعمل في الحال المتقدمة، كما يعمل في الظرف المتقدم كقولك: كل يوم لك ثوب ، {إن الله قد حكم بين العباد} بأن أدخل اهل الجنة الجنة وأهل النار النار، و لا معقب لحكمه".

راجع تفسير البيضاوي 5/96

(3) سورة غافر 40/48

(4) الأوضح 3/328

المستقيم صراطَ الذين}[1] وسماه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو {**إلى صراط العزيزِ الحميدِ اللهِ**}[2] فيمن قرأ بالجر[3] وإنما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا[4].

وفي باب (**الإبدال**) في قول ابن مالك:

فَـــيَاء الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا

وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

قال: « وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع:

ـ نوع أُعِل ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم: {**إن كُنْتُمْ للرُّؤيَا تَعْبُرُوْنَ**}[5] بالإبدال والإدغام.

ـ ونوع صحح مع استيفائها، نحو: صَيْوَن، وأَيْوَم، وعَوى الكلب عَوية ، ورجاء بن حَيْوة[6].

ـ ونوع أبدلت فيه الياء واوًا ، وأدغمت الواو فيها نحو: عوة، ونَهَو عن المنكر، في تصغير ما يُكَسَّرُ على (**مفاعل**) نحو: جدول، وأسود للحية الإعلال والتصحيح.

---

(1) سورة الفاتحة1/6

(2) سورة إبراهيم14/1

(3) قال ابن مجاهد : " قوله : {إلى صراطِ العزيز الحميدِ اللهِ الذي } قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم وحمزة والكسائى (الحميدِ اللهِ) على البدل ، وقرأ نافع وابن عامر : (الحميد اللهُ) رفعا ، وحدثنى عبيد الله بن على عن نصر بن على عن الأصمعى عن نافع (الله) خفضا مثل أبى عمرو ، ولم يرو عن نافع ذلك غيره" .

راجع : كتاب السبعة في القراءات 362

(4) الأوضح3/401

(5) سورة يوسف12/43

(6) ابن حيوه هو رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني كان من المحدثين توفي سنة (112) هـ

ثم قال: أن تكون لام مفعول الذي ماضيه على (فعل) بكسر العين، نحو: رَضِيَ فهو مرضى، وقَوِيَ على زيد مقويٌّ عليه، وشذ قراءة بعضهم: {**مَرْضُوّة**}(1).

وفي غير هذه المواضع التي لم ينسب فيها القراءات، كان يكتفي بأن يقول:» **لأنه قد قرئ في السبع** « ومن ذلك قوله ـ في باب الموصولات(2) محتجا بالقراءة التي تشدد النون ـ متبعا في ذلك الكوفيين ـ تأييدا لما ذهب إليه ابن مالك، في قوله:

موصول الاسماء الذي الأنثى التي

واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أَوْلِه العلامه

والنون إن تشدد فلا ملامه

والنُّون من ذينِ وتين شددا

أيضَا وتعويض بذاك قصدا

حيث قال: « والاسمي ضربان: نصٌّ، ومشترك فالنص ثمانية:

ـ منها للمفـــرد المذكر (الذي) للعالم وغيره، نحو{ **الحمد لله الذي صدقنَا وعده**(3) و {**هذا يومكم الذي كنتم توعدون**}(4).

ـ وللمفرد المؤنث (التي)للعاقلة وغيرها، نحو {**قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها** }(5) و{**ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها**}(6). ولتثنيتهما «**اللذان و اللتان**

(1)سورة الفجر 89/28

(2)راجع شرح الشذور ص64وما بعدها دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى 1996م

(3) سورة الزمر39/34

(4)سورة الأنبياء21/103

(5)سورة المجادلة58/1

(6)سورة البقرة2/142

« رفعا، و «**اللذين و اللتين**» جرًّا ونصبًا.

وكان القياس في تثنيتهما وتثنية « **ذا و تا** « أن يقال: «**اللذيَّان واللتيَّان، وذيَّانِ وتيَّان** « كما يقال: القاضيان ، بإثبات الياء، و» فتيان « ، بقلب الألف ياء، ولكنهم فرَّقوا بين تثنية المبنى والمعرب ؛ فحذفوا الآخر، كما فرقوا في التصغير، إذ قالوا : « **اللذيا واللتيا وذيّا وتيّا**» ، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفا في الآخر، عوضا عن ضمة التصغير، ثم قال: «وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضًا من المحذوف، أو تأكيدًا للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع، خلافًا للبصريين لأنه قد قرئ في السبع:{ **رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا**} (1)، و{إحدى **ابنتي هاتينّ** }(2)بالتشديد كما قرئ:{**واللَّذانِّ يأتيانها منكم**}(3).

كما قرئ(4): {**واللَّذان يأتيانها منكم** }(5)، و{فذانّك **برهانان** }(6).

وفي باب (**الاستثناء**) قال: « وإن كان الاستثناء منقطعا، فإن لم يَكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، إذ لا يقال

---

(1) سورة فصلت41/29

(2) سورة القصص28/27

(3) سورة النساء 4/13

قال البيضاوي: « واللذان يأتيانها منكم يعني الزانية والزاني وقرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وتمكين مد الألف والباقون بالتخفيف من غير تمكين» راجع:تفسير البيضاوي 2/159

وقال الآلوسي قرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وهي لغة وليس مخصوصا بالألف كما قيل بل يكون مع الياء أيضا وهو عوض عن ياء الذي المحذوف إذ قياسه اللذيان والتقاء الساكنين هنا على حده كما في دابة وشابة.

راجع: روح المعاني4/236

(4) الأوضح1/140

(5) سورة النساء4/157

(6)سورة القصص 28/32

زاد النقص، ومثله ما نفع زيد إلا ما ضر، إذ لا يقال نفع الضر، وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: {**ما لهم به من علم إلا اتباع الظن**}([1]) وتميم ترجحه وتجيز الإتباع كقوله:

ويلدة ليس بها أنيـــس

إلا اليعافير وإلا العيس([2])

وحمل عليه الزمخشرى([3]): {**قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله**([4]).

وفي باب المعرب والمبني قال: قرأ بعضهم: {**لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ**}([5]) بالخفض والتنوين.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه وينوي معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم، كقراءة السبعة {**لله الأمر من قبل ومن بعد** } وقولي: وأخواتها أردت به أسماء الجهات الست، وأول، ودون، ونحوهن. قال الشاعر:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل

على أينا تعدو المنية أول([6])

أو يقول: « وقراءة بعض القراء»، أو « وبعضهم قرأ»، أو « وقد قرأ بعضهم «، أو «كقراءة بعضهم « أو يكتفي بقوله: « ويقرأ» ومن ذلك قوله في باب (الإدغام) يجب إدغام أول المثلين بأحد عشر شرطا :

---

(1)سورة النساء4/157

(2)الأوضح2/261

(3) الأوضح2/263

(4)سورة النمل 27/65

(5) سورة الروم30/4

(6) شرح القطر23

أحدها: أن يكونا في كلمة كشَدَّ، ومَلَّ، وحَبَّ، أصلهن: شَدَدَ بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُبَ بالضم..... الخامس والسادس والسابع والثامن..... والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: أخصُص أبي، واكفُفِ الشَّرَّ، أصلهما: اخْصُصْ، واكْفُفْ، بسكون الآخر, ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءين، لازمًا تحريك ثانيهما نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، ولا تاءين في افتعل كـ «استَتَرَ، واقتتل»، وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: {**وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ عن بينة**}(1) ويقرأ أيضا: {**مَنْ حَيَّ**}(2)، وفيما يبدو لي أن ابن هشام خشي أن تذل قدمه في نسبة هذه القراءة فتركها هكذا بلا نسبة.

ومن ذلك أيضا قوله في باب النكرة والمعرفة (الضمير المتصل) عندما تعرض لقول ابن مالك:

وفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وفي

قَدْنِي وَقَطْنِي الحذفُ أيضًا قَدْ يَفِي

ذهب ابن هشام إلى أنَّ « لَدُن، أو قَطْ، أو قَدْ»، الغالب فيها الإثبات ـ يعني إثبات النون ـ ويجوز حذف النون فيه قليلا، ولا يختص بالضرورة، خلافا لسيبويه.

ثم رجح رأي ابن مالك في ذلك، وغلط ابنه (بدر الدين) الذي جعل حذف النون في « قد، وقط « أعرف من الإثبات، ثم دلل على حذف النون بقراءة {**قد بلغت من لَدُنِي عذرا**}(3) بالتخفيف، قائلا:

« وقرئ مشدَّدا، ومخفَّفًا» إلا أنه لم ينسب هذه القراءة إلى قارئها(4)، وأيد القراءة

---

(1) سورة الأنفال8/42

(2) الأوضح4/409

(3) سورة الكهف 18/76

(4)قال ابن مجاهد : واختلفوا في قوله : { قد بلغت من لدنى عذرا } فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ،وابن عامر، وحمزة ،والكسائى: (لدنّى) مثقّلا، وقرأ نافع (لدنى) بضم الدال مع تخفيف النون ، وقرأ عاصم في رواية أبى بكر (لدنى) يشم الدال شيئا من الضم ، وهذه رواية خلف عن يحيى بن آدم ، وقال غيره

التي خففت وحذفت النون بالحديث الشريف، وهو حديث النار «قَطْنى قطنى، وقَطِي قَطِي»(1)، ثم ساق بيتين لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط اجتمع فيهما الحذف والإثبات:

قَدْنِي من نصر الخُبَيْبَين قَدِى

ليس الإمام بالشحيح الملحد(2)

وهو بهذا يؤيد ما ذهب إليه الناظم من أن الإثبات أكثر من الحذف في (**لدن، وقط، وقد**) خلافا لابن الناظم.

ومن ذلك أيضا قوله: وكقراءة بعضهم: {**ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا**(3)}، وكقراءة الحسن: {**والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه**}(4) وهو قول الأخفش وتبعه الناظم(5)

عن يحيى ،عن أبي بكر (لدنى) يسكن الدال مع فتح اللام ، وروى أبو عبيد عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات (لدنى) بضم اللام وتسكين الدال ، وهو غلط ، وقال في [كتاب المعاني]الذي عمله إلى سورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم (لدنى) مفتوحة اللام ساكنة الدال ، وقال حفص عن عاصم (لدنى) مثل أبي عمرو وحمزة .

راجع السبعة396

وقال الأشموني: « (وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِي) بالتخفيف (قَلَّ) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها، ومنه قراءة نافع «قد بلغت من لدني عذراً» بتخفيف النون وضم الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد (وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الْحَذْفُ) للنون (أَيْضاً قَدْ يَفِي) قليلاً ومنه قوله ـ جامعاً بين اللغتين في قدني:

قَدِنَي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

(1)قدي وقطي هنا بمعنى حسبي .

(2)الأوضح1/120

(3)سورة الأنعام6/139

(4) سورة الزمر39/67

(5) الأوضح 2/333

أو يقول « وقد قرئ» أو» كما قرئ « ومن ذلك قوله في باب (**حروف الجر**) عند تعرضه لمعاني « **مِنْ**» قال: « لمن سبعة معان:

ـ أحدها: التبعيض نحو: {**حتى تنفقوا مما تحبون**}([1]) ولهذا قُرِئَ: (**بعض ما تحبون**)([2]).

الوجه الثامن : الاحتجاج بالقراءات الشاذة:

يعبر ابن هشام دائما عن القراءات الشاذة بقوله « وقد قرئ شاذا»([3]) ومن ذلك قوله: في باب (الاسم الموصول) عند تعرضه للمواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول، في قول ابن مالك:

وبعضهم أعرب مطلقا وفي

ذا الحذف أيًّا غير أيٍّ يقتفي

إن يُسْتَطَل وصلٌ وإن لم يستطل

فالحذفُ نَزْرٌ وأَبَوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مُكْمِلِ

والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصَبْ

بفعل أو وصفٍ كمن نرجو يَهَبْ

---

(1) سورة آل عمران3/29

(2) قال السيوطي: «(مِنْ) حرف جر له معان أشهرها : ابتداء الغاية مكانا وزمانا وغيرهما نحو: {من المسجد الحرام} {من أول يوم } {إنه من سليمان } والتبعيض بأن يسد بعض مسدها نحو : {حتى تنفقوا مما تحبون } وقرأ ابن مسعود : {بعض ما تحبون} .

الإتقان1/517 وتفسير البيضاوي 2/65

(3) الأوضح 4/400

استشهد بقراءة شاذة نسبها إلى (**يحيى بن يَعْمُر**) في قوله تعالى: {**تماماً على الذي أحسنُ**}([1]) أي: هو أحسنُ، وذلك على جواز حذف العائد المرفوع وإن لم تطُل الصلة([2]) وعنده لا يكثر الحذف في صلة غير (أي) إلا إن طالت الصلة، وعلى ذلك شذت قراءة يحيى: {**تماما على الذي أَحْسَنُ**}([3]) وقد اتبع البصريين في هذا الرأي، وقوله:

من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَه

ولايحد عن سبيل المجد والكرم

والكوفيون يقيسون على ذلك([4]) وإن لم تطُل الصلة؛ بينما أجاز البصريون حذفه مع (أيّ) مطلقاً، واشترطوا للحذف مع غيره طول الصلة فعدّوا الحذف هنا شاذاً.

و(**في أحوال الاسم المتقدم**) قال: «وأما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: **زيدٌ ضربته، قال الله تعالى: {جناتُ عدن يدخلونها}**([5]) قال: « أجمعت السبعة على رفعه، وقرئ شاذًّا بالنصب، وإنما يترجح الرفع في ذلك؛ لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره،

---

(1) سورة الأنعام6/154

(2) الأوضح 1/138

(3) سورة الأنعام6/ 154

قال صاحب الإتقان : « من قال في (تماما على الذي أحسنُ) بالرفع إن أصله: أحسنوا ؛ فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة ؛ لأن باب ذلك الشعر ، والصوابُ تقديرُ مبتدأ ، أي هو أحسن» .

راجع الإتقان 1/531

وقال في المغني: « يجوز في نحو: { تماما على الذي أحسن} كون (الذي) موصولا اسميًا ، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي : زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيًا فلا يحتاج لعائد، أي: تماما على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ،ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا ،وفتحته إعراب لا بناء ،وهي علامة الجر ،وهذان الوجهان كوفيان ،وبعض البصريين يوافق على الثاني.

راجع: مغني اللبيب 239؛ 583؛ 716

(4) الأوضح 1/168

(5) سورة الرعد13/23

وليس منه قوله تعالى: {**وكلُّ شيء فعلوه في الزبر**}([1]) لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر؛ حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكل مفعول لهم ثابت.

الوجه التاسع: تعرض فيه لبعض المسائل اللغوية، من متن اللُّغَة، مدللا عليها بالقراءة القرآنية، ومن ذلك ما ذكره في باب (أفعال المقاربة) وهو حالُ سين (عَسَى) بين الكسر والفتح، وقد أيَّد ما ذهب إليه من أن السين تأتي مكسورة في فصيح الكلام بقراءة نافع، إذا أسندت إلى التاء أو النون أو نا الفاعلين إلا أنه يرجح الفتح.

قال: « يجوز كسر سين (عسى) خلافا لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقا خلافا للفارسي، بل يتقيد بأن تسند إلى التاء أو النون أو نا، نحو {**هَل عَسِيتُم إنْ كتب**} {**فهل عَسِيتُم إن توليتم**} قرأهما نافع بالكسر، وغيره بالفتح وهو المختار([2]).

الوجه العاشر: قاس بعض القراءات على ما ورد عن العرب، ومن ذلك عند تعرضه لقول ابن مالك في (تابع المنادى):

وأن يكن مصحوبَ «أل» ما نُسقا

ففيه وجهان ورفــعٌ يُنْتَقَي

قال: « **والثالث** ـ يقصد النوع الثالث من أنواع تابع المنادى ـ ما يجوز رفعه ونصبه، وهو نوعان:

ـ **أحدهما:** النعت المضاف المقرون بأل نحو يا زيدُ الحسنُ الوجهِ.

ـ **والثاني:** ما كان مفردًا من نعت، أو بيان، أو توكيد، أوكان معطوفًا مقرونًا بـ « أل»، نحو: يا زيد «الحسنُ »، و «الحسنَ »، و «يا غلامُ بِشْرٌ» و» بِشْرًا »، و يا تميمُ أجمعونَ

---

(1)سورة القمر54/52

(2) الأوضح1/324

و «أجمعينَ «، وقال الله تعالى: {**يا جبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيرُ**}([1]) قرأه السبعة بالنصب، واختاره أبو عمرو، وعيسى، وقُرِئَ بالرفع، واختاره الخليل وسيبويه، وقدّروا النصب بالعطف على (فضلا) من قوله تعالى: {**ولقد آتينا داود منا فضلا**}([2]).

وقال المبرد: « إن كانت أل للتعريف مثلها في (الطير) فالمختار النصب أو لغيره مثلها في اليسع فالمختار الرفع([3])([4]).

مما سبق يمكننا القول: بأنَّ ابن هشام الأنصاري يختلف موقفه من القراءات

---

(1) سورة سبأ 34/10

ويقرأ { أوِّبي }معه فمن قرأ { أُوبي معه }فمعناه يا جبال سبحي معه ورجعي التسبيح لأنه قال عز وجل : { سخرنا الجبال معه يسبحن} ومن قرأ : { أُوبي معه } فمعناه عودي معه في التسبيح كلما عاد فيه «

ومن نصب (الطير) عطفه على موضع (الجبال) لأنها في موضع نصب بمعنى النداء وهو قول سيبويه، وقيل هي مفعول معه ،وقال أبو عمرو هو منصوب بإضمار فعل ، تقديره : وسخرنا له الطير ، وقال الكسائي تقديره : وآتيناه الطير ، كأنه معطوف على (فضل) وقد قرأه الأعرج بالرفع عطفه على لفظ (الجبال) وقيل هو معطوف على المضمر المرفوع في (أوبي) وحسن ذلك لأن معه قد فصلت بينهما فقامت مقام التأكيد.

راجع مشكل إعراب القرآن 583/2-584

(2)سورة سبأ 34/10

(3) الأوضح 35/4-36

(4) قال الأشموني : « تنبيه: أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَل مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي يختار وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وأما قراءة السبعة: {يا جبال أوبي معه والطير} (سبأ: 10)، بالنصب فللعطف على فضلاً من: {ولقد آتينا داود منا فضلاً} (سبأ: 10)، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكاً بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب. وقال المبرد إن كانت أل معرفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف.

باختلاف الموضع الذي يتعرض له، ففي بعضها يقيس على القراءة، ويعتبرها الأصل.

الوجه الحادي عشر: حمل ابن هشام بعض القراءات على ما يراه مقيسًا على كلام العرب، ورأى أنها لغة جيدة، قال: « فأما (أيّ) فخالف في موصوليتها ثعلب ويرده قوله:

..... **فسلم على أيهم أفضل**

فقال:اف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو: {**لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد**}(1) خلافا للبصريين وسئل الكسائي لم لا يجوز أعجبني أيهم قام ؟ فقال: (أيٌّ) كذا خلقت، وقد تؤنث، وتثنى، وتجمع، وهي معربة، فقيل: مطلقًا، وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظًا، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، نحو: {**أيهم أشد** } وقوله:

.... **على أيهم أفضل**

وقد تعرب حينئذ، كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر(2).

ومن ذلك أيضا قوله قال في (باب الاشتغال) يذكر أحوال الاسم المتقدم: « ويترجح النصب في ست مسائل:

إحداها ـ أن يكون الفعل طلبا.....

الرابعة: أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ أمَّـا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كقام زيد وعمًا أكرمته، ونحو { **والأنعامَ خلقها لكم** }(3) بعد {**خلق الإنسان من نطفة**}(4) بخلاف نحو: ضربت زيدًا وأمَّـا عمرٌو فأهنتُه، فالمختار الرَّفعُ؛ لأن (أمَّا) تقطع

(1) مريم19/69

(2) الأوضح 29(الصعيدي)

(3) سورة النحل16/5

(4) سورة النحل16/4

ما بعدها عما قبلها، وقرئ:{**وَأَمَّا ثمودَ فهديناهم**}([1]) بالنصب على حد: زيدًا ضربتُه([2])، و«حتى» و«لكن» و«بل» كالعاطف، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربته([3]).

وذلك في قول ابن مالك:

واختير نصبٌ قبل فعل ذي طلب

وبعد ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ

وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقر أولا([4])

الوجه الثاني عشر: إذا خالفت القراءة عند ابن هشام رأي الجمهور وقواعد نحاة

---

(1) سورة فصلت 41/17

(2) قال السيوطي : « ويفصل بين (أما) والفاء إما بمبتدأ ،كالآيات السابقة أو خبر نحو: أما في الدار فزيد، أو جملة شرط نحو : {فأما إن كان من المقربين فروح ... }الآيات ،أو اسم منصوب بالجواب ،نحو: { فأما اليتيم فلا تقهر }أو اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو : {وأما ثمود فهديناهم } في قراءة بعضهم بالنصب».

راجع: الإتقان1/448

وقال في موضع آخر: « الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين : ـ الحذف ـ ووضع الشيء في غير محله

فيقدر المفسر في نحو : زيدًا رأيته ، مقدما عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه ؛لإفادة الاختصاص،كما قاله النحاة ،وإذا منع منه مانع نحو: {وأما ثمود فهديناهم }إذ لا يلي أما فعل.

الإتقان2/160ـ161

وقال أبو البقاء:» قوله تعالى : {وأما ثمود } هو بالرفع ، على الابتداء ، و{فهديناهم} الخبر وبالنصب ، على فعل محذوف ، تقديره : {وأما ثمود فهدينا }فسره قوله تعالى : {فهديناهم }.

راجع التبيان2/221

(3) الأوضح 91(الصعيدي)

(4) راجع الألفية في النحو والصرف (الحلبي)27

العربية المشهورة، فلا يردها ولاينكرها، ولا يخطئها، أو يعيبها، وإنما تحمل عنده على ما ورد من شواهد خالفت القياس والمطرد من الكلام العربي، ووصف بالقلة، ومن ذلك قوله في باب الحروف العاملة عمل (ليس) عند تعرضه لقول ابن مالك:

وَمَا لِلاَتَ فِـيْ سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ

وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَاوَالْعَكْسُ قَلْ

قال: « وأما لات فإن أصلها (لا) ثم زيدت التاء وعملها واجب وله شرطان:

ـ كون معموليها اسمي زمان.

ـ وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع ، نحو {**ولات حينَ مناص**}([1]) أي: ليس الحينُ حينَ فرار([2]) ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين([3]).

أي: ليس الحينُ حينَ فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

لَهَفِـي عَلَـيْكِ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ

يَبْغِيْ جِوَارَكِ حِيْنَ لاَتَ مُـجِيْرُ

---

(1) سورة ص38/3

(2) قال السيوطي في قوله تعالى: {ولات حين مناص}: ليس بحين فرار، أما سمعت قول الأعشى:

تذكرت ليلى حين لات تذكر وقد بنت منها والمناص بعيد

{ولات حين مناص } بالرفع ، أي كائن لهم ، وبالنصب أي : لا أرى حين مناص.

الإتقان1/371ـ502

وفي موضع آخر قال: { ولات حين مناص } قرئ بنصب (حين) ورفعه وجره»

راجع الإتقان1/545 وتفسير القرطبي15/145ـ149

(3) الأوضح 1/287

فارتفاع مجير على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير، و (لات) مهملة لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله:

لات هَنَّا ذكرى جبيرة

إذ المبتدأ ذكرى وليس بزمان(1).

الوجه الثالث عشر: يرجّح أحيانا بين القراءتين، ويصف إحداهما بأنها أجود من الأخرى أو أرجح، وإن كانت الأخرى عربية، كما في قوله في باب الاستثناء: « وإن كان الكلام غير موجب ، فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه بدل بعض عند البصريين ،وعطف نسق عند الكوفيين نحو: {**ما فعلوه إلا قليلٌ منهم**} (2) و{**لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك**}(3) و{من **يقنط من رحمة ربه إلا الضالون**} (4)، والنصب عربي جيد، وقد قُـرِئَ به في السبع في (قليل) و (امراتك)(5).

وقال أيضا في باب (النداء) ذكر أن بعضهم قد نصَّ علـــى أن الكسر أجود من الفتـــح ، وقد قُـرِئَ: {**قال يا ابن أمِّ**}(6) بالوجهين.

وذلك عند تعرضه لقول ابن مالك:

وَفِـــي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ

وَاكْسِرْ أَوِ افْتَـحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

---

(1) الأوضح1/287والمغني 1/35

(2) سورة النساء4/66

(3)سورة هود11/81

(4) سورة الحجر15/56

(5) الأوضح 2/257ـ258

(6) سورة طه 20/94

من ثم لا يكادان يجتمعان، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة([1]).

وكثيرًا ما بين ابن هشام رسوخ إحدى القراءتين في سنن العربية وأقيستها، ولا يشير إلى حكم الأخري، من ذلك قوله في باب الاشتغال: « ويترجح النصب في ست مسائل:

ـ إحداها أن يكون الفعل طلبا، وهو الأمر، والدعاء، ولو بصيغة الخبر، نحو: زيدًا اضربه، و اللهم عبدَك ارحمه، و زيدًا غفر الله له، وإنما وجب الرفع في نحو: زيد أحسن به؛ لأن الضمير في محل رفع، وإنما اتفق السبعة عليه في نحو: {**الزانيةُ والزاني فاجلدوا**}([2]) لأن تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية([3])، ثم استؤنف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ([4]).

الوجه الرابع عشر: انتهج ابن هشام عند تعرضه لبعض القراءات التي لا توافق المشهور من الكلامَ العربي نهجا تفسيريًّا، فيؤول مثل هذه القراءات، ومن ذلك قوله: وتخفف أن بالاتفاق فيبقى عملها..... الثاني أن تكون لغة في (لَعَلَّ) كقول بعضهم أئت السوق أنك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرأ {**وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون**}([5]) فيمن فتح الهمزة، فقال قوم منهم الخليل والفارسي: « لا زائدة « وإلا

---

(1)راجع الأوضح202وشرح الأشموني

(2) سورة النور24/2

(3) قوله تعالى: (الزانية والزاني) في رفعه وجهان :

أحدهما: هو مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (وفيما يتلى عليك الزانية والزاني) فعلى هذا فاجلدوا مستأنف.

والثاني: الخبر فاجلدوا ، وقد قُرِئَ بالنصب بفعل دل عليه « فاجلدوا»

راجع: التبيان 2/153

(4) الأوضح 2/162ـ163

(5) سورة الأنعام6/109

لكان عذرًا للكفار ، ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر ، فيجب ذلك في قراءة الفتح..... و يشعركم ويدريكم بمعنى ، وكثيرًا ما تأتي (لعل) بعد فعل الدراية ، نحو: {**وما يدريك لعله يزكى** } وأن في مصحف أُبَيّ[1] و{**ما أدراكم لعلها**} وقال قوم أن مؤكدة والكلام فيمن حكم [2].

<u>الوجه الخامس عشر</u>: يستشهد فيه بالقراءة تأكيداً لبعض اللهجات، التي تلجأ إلى التخفيف في الكلام، ومن ذلك ما ذكره عند حديثه عن التقاء همزتين ثانيتهما ساكنة، في كلمة واحدة، في قول الناظم:

ومَدّاً أُبْدِلْ ثانيَ الهمزيْنِ مِنْ

كِلْمةٍ انْ يسكُنْ كـ: آثِرْ، وائْتُمِنْ

إشارة إلى وجوب إبدال الهمزة الثانية مدة من جنس حركة ما قبلها للتخيف، كما في (إيثارٍ وإيلاف)، وخرّج قراءة عاصم لقوله تعالى: {**إِئْلافِهِمْ رحلةَ الشتاءِ والصيف**} [3] بالهمز على الشذوذ[4].

(1) يقصد أُبَيّ بن كعب الأنصاري الخزرجي ، كبير القراء ، يكنى أبا المنذر توفي سنة (19) هـ كان حبرا من أحبار اليهود العارفين بأسرار الكتب القديمة ، وما ورد فيها من البشارة بنبينا ـ محمد ـ صلى الله عليه وسلم وهو أحد العشرة الذين اشتهروا بالتفسير من الصحابة، وهم الخلفاء الأربعة ،وابن مسعود ،وابن عباس ،وأبي بن كعب ،وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري ،وعبد الله بن الزبير.

(2) راجع المغني1/331

(3) سورة قريش106/2

(4)لأوضح 304(الصعيدي)

جاء في تفسير القرطبي : " قرأ مجاهد وحميد (إلْفهم) ساكنة اللام ، بغير ياء وروي نحوه عن ابن كثير، وكذلك روت أسماء ، أنها سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقرأ (إلفهم) وروي عن ابن عباس وغيره ، وقرأ أبو جعفر والوليد عن أهل الشام وأبو حيوة (إلافهم) مهموزًا مختلسا بلا ياء ، وقرأ أبو بكر عن عاصم (إئلافهم) بهمزتين :الأولى مكسورة، والثانية ساكنة ،والجمع بين همزتين في الكلمتين شاذ ،الباقون : (إيلافهم) بالمد والهمز ، وهو الاختيار ، وهو بدل من الإيلاف الأول للبيان ،وهو مصدر

كما ذكر الخلاف بين القراء مبينا ذلك في بعض المصنفات التي تناولت علم القراءات، ومن ذلك قوله في باب (**الفعل المضارع**):

« وينتصب الفعل المضارع بـ (**أن**) مضمرة جوازا، لا وجوبا ، بعد أربعة أحرف وهي: الفاء ،وثم ،والواو ،وأو، وذلك إذا عُطِفْنَ على اسم صريح ، مثال ذلك بعد(أو) قول الله تعالى: {**وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه** }[1] يقرأ في السبع برفع (**يرسل**) ونصبه ، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله : قرئ {**لو أنَّ لي بكم قوةً أو آوي** }[2] بنصب (**آوي**) ولا وجه له ، ورد عليه ابن جني في محتسبه[3] وغيره ، وقالوا : « وجههـــا كوجه قراءة أكثر السبعة (**أو يرسلَ رسولا**)بالنصب ، وذلك لتقدم الاسم الصريح، وهو (قوة) فكأنه قيل : (**لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد**) [4].

ومثال ذلك بعد (الواو) قول ميسون بنت بحدل الكلبية:

للبس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إلي من لبس الشفوف

الرواية فيه بنصب (**تَقَـرَّ**) وذلك بـ (**أن**) مضمرة على أنه معطوف على (**اللبس**) فكأنه قال: للبس عباءة وقرة عيني، ومثال ذلك بعد (**الفاء**) قوله:

(آلف) إذا جعلته يألف وألف هو إلفا على ما تقدم ذكره من القراءة أي : وما قد ألفوه من رحلة الشتاء والصيف.

راجع تفسير القرطبي 20/204

(1) سورة الشورى 42/51

(2) سورة هود 11/80

(3) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها1/326

(4) الأوضح 233(الصعيدي).

لولا توقع معتر فأرضيَـهُ

ما كنت أوثر إترابا على ترب[1]

ومثال ذلك بعد(**ثم**) قول الشاعر:

إني وقتلي سليكا ثم أعقلَه

كالثور يضرب لما عافت البقر[2]

الوجه السادس عشر: قد يأتي بالشاهد القرآني تالياً للشاهد الشعري لتقويته وتأكيده، من ذلك استشهاده، في باب (**النعت**) عند قول الناظم:

ونعتوا بجملةٍ مُنكَّراً فأُعْطِيتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

على جواز وقوع الجملة صفة للمعرف بـ (**أل الجنسية**) والأصل أن تقع صفة بعد النكرة- بقول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُبُّني فأعِفُّ، ثم أقولُ: لا يعنيني

فجعل جملة (**يسبّني**) صفةً لـ (**اللئيم**) لا حالاً منه؛ لأن المعنى: ولقد أمرّ على لئيم من اللئام. ثم أتبعوا البيت بقوله تعالى: (**وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار**)[3]، على أن جملة (نسلخ) صفة لـ (الليل) لا حال منه، ويجوز أن تعرب حالاً لأن (الليل) معرف بأل الجنسية[4].

---

(1) الأوضح 233(الصعيدي)

(2)الأوضح 233(الصعيدي).

(3) سورة يس 36/37

(4) راجع المغني561والأوضح 3/306 وابن عقيل3/196

نتـــائج البحث

ـ احتج ابن هشام الأنصاري بستة عشر وجها من وجوه الاحتجاج بالقراءة القرآنية، حيث كانت الآيات القرآنية، وبعض قراءاتها أهم مصادر الشرح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكان ابن هشام يؤكد القاعدة بالشاهد القرآني، فإن لم يجده بحث عن شواهد أخرى.

ـ تبع ابن هشام في هذا ما صنعه سابقوه من النحويين في الاحتجاج بالقرآن وقراءاته السبعية، وغيرها، فلم يخطئ قارئاً ولم يردّ قراءة، وجلّ ما فعله من القراءات البعيدة عن القياس حِفظُها وعدم القياس عليها.

ـ كما احتج بقراءة الأئمة من القراء، ورواتهم الذين ذكرناهم سابقا، ولكن كان جلُّ اعتماده على قراءة حفص أولا ، ثم تأتي القراءات السبعية وغيرها في المقام الثاني، ويأتي في المرتبة الأخيرة القراءات الشاذة.

ـ وقف ابن هشام في احتجاجه بالقراءات القرآنية موقفات معتدلا، فقد احتج بكل القراءات، ولم يفاضل بينها، واعتد بها اعتداده بالمصحف الإمام، وكان احتجاجه بالشواهد القرآنية من قبيل تأكيد القواعد والأصول، التي أشار إليها ابن مالك الأندلسي في الخلاصة، وما إضافة النحاة اللاحقون.

ـ كلّ القراءات حجة عنده في النحو، واتضح لنا أنه كان يراها موافقة لأقيسة العربية وقوانينها في غلب الأحيان، أو موافقة للغات بعض القبائل التي أخذت عنها اللُّغَة.

ـ إذا ورد من القراءات ما ظاهره أنه يخالف المشهور من كلام العرب، فقد يعمد إلى تفسيرها وتأويلها، بما يجعلها مألوفة للعربي، كذلك إذا جاء منها ما يخالف ما عليه

الجماعة من النحويين فإنه يعزوها إلى إحدى لغات العرب، كأن يقول: « وهى لغة أهل المدينة، أوهي لغة أهل مكة ـ أولغة أهل العالية، أو يقول: « وهي لغة بني ضبة، وغير ذلك.

لم يميز ابن هشام بشيء عن سابقيه في الاحتجاج بالشاهد القرآني، فقد أورد الشواهد المتماثلة على المسائل النحوية المتعددة، ولم يقعد شيئًا جديدًا.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قائمة المصادر التي تم الاعتماد عليها

1- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة 1987م.

2ـ الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي - مطبعة حجازي - القاهرة.

3ـ أثر القراءات في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال مكرم.

4ـ الأحرف السبعة للقرآن ـ لأبي عمرو الداني ـ تحقيق الدكتور عبد المهيمن طحان ـ الطبعة الأولى ـ مكتبة المنار ـ مكة المكرمة 1408هـ

5ـ الإحكام في أصول الأحكام، للآمدى - مكتبة محمد على صبيح - القاهِرة 1968م.

ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ـ لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ـ مكتبة الأزهر ـ القاهرة ـ بلا تاريخ.

6- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور احمد محمد قاسم - القاهرة 1976م.

7ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الرابعة - القاهرة 1961م.

8- أ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالمتعال الصعيدي - مطبعة صبيح - الطبعة الخامسة - القاهرة 1982م.

ب- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين بن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة 1979م.

9ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر - الطبعة الثانية - بيروت 1983م.

10- أ - البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - 1957م.

ب- البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة - الطبعة الثانية - بيروت 1982م.

11ـ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري - تحقيق على محمد البجاوى – دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة 1976م.

13- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - بيروت 1983م.

14ـ تفسير القرطبي، صححه أحمد عبد العليم البرد وني - الطبعة الثانية، القاهرة 1954م.

15ـ التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة للدكتور على فاخر ـ مكتبة وهبة ـ الطبعة الأولى1999م.

16ـ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - القاهرة 1967م.

18ـ جامع البيان على تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المعارف - الطبعة الثانية - القاهرة 1969م.

-19 حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن على الصبان - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة 1366 هـ.

20ـ حجة القراءات لابن زنجلة ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ الطبعة الثانية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1982م.

22- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي على الفارسي - تحقيق على النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983م.

23ـ الحجة في القراءات السبع لأبي عبد الله بن خالويه - تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الرابعة - القاهرة 1981م.

24ـ أ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى - تحقيق محمد على النجار - الطبعة الثانية - القاهرة - (بلا تاريخ).

ب- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى - تحقيق محمد على النجار مركز تحقيق التراث - الطبعة الثالثة - القاهرة 1986م.

جـ- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت (بلا تاريخ).

25- دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثى - وكالة المطبوعات - الكويت.

26ـ دراسات لغوية، للدكتور عبد الصبور شاهين - مكتبة الشباب - القاهرة 1987م.

27ـ دراسات لغوية في القرآن الكريم، للدكتور محمد محمد فهمي عمر -مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى 1987م.

28ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ـ لأبي الفضل الآلوسي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ بلا تاريخ.

29- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة (بلا تاريخ).

30ـ أ - شرح ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن على المكودى - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (بلا تاريخ).

ب - شرح ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن على المكودى - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثانية -القاهرة 1954م.

31ـ شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك - تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت.

32- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري- دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (بلا تاريخ).

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين بن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الأنصار - القاهرة 1978م.

34- شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين بن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الثقافة - القاهرة (بلا تاريخ).

35ـ الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق الدكتور أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة - بيروت 1984م.

38- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن الجزري - نشر برجشتراسر - مكتبة الخانجى -القاهرة 1933م.

39ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسيرـ للشوكاني ـ دار الفكر بيروت ـ بلا تاريخ.

40ـ فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى - القاهرة ودار الرفاعى الرياض - الطبعة الثانية 1983م.

41ـ القراءات واللهجات، لعبد الوهاب حمودة - مطبعة مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى - القاهرة 1948م.

تاريخ).

42ـ القواعد والإشارات في أصول القراءات ـ لأحمد بن محمد بن أبي الرضا الحموي ـ تحقيق الدكتور عبد الكريم بكار ـ الطبعة الأولى ـ دار القلم ـ دمشق 1406هـ

43- الكتاب، لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى - القاهرة 1977م.

ب- الكتاب، لسيبويه - مطبعة بولاق - القاهرة 1317هـ.

44ـ كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف - الطبعة الثانية - القاهرة 1980م.

45ـ أ- الكشاف عن حقائق التنزيل، لأبى القاسم الزمخشرى - الطبعة البهية المصرية - القاهرة 1343هـ.

ب- الكشاف عن حقائق التنزيل، لأبى القاسم الزمخشرى - دار المصحف -الطبعة الثانية -القاهرة 1977م.

46ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان - مطبوعات مجمع اللُّغَة العربية - دمشق 1974م.

47- لسان العرب، لابن منظور - دار المعارف - القاهرة.

48ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي - القاهرة 1386م.

49- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغَة والنحو، للدكتور مهدى المخزومى - مطبعة مصطفى البابى الحلبي - الطبعة الثانية - القاهرة 1958م.

47ـ مشكل إعراب القرآن ـ لمكي ابن أبي طالب القيسي ـ تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن ـ الطبعة الثانية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1405هـ.

48- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار - دار الفكر - الطبعة الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1980م.

49- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - لجمال الدين بن هشام - تحقيق محيى الدين عبد الحميد -القاهرة.

50- المقتضب، لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - القاهرة 1979م.

51- مناهل العرفان في علوم القرآن - تأليف محمد عبد العظيم الزرقاني - الطبعة الأولى - دار الفكر بيروت 1996م.

52- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لنور الدين على بن محمد الأشموني - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (بلا تاريخ).

53- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري -دار الكتب العلمية - بيروت (بلا تاريخ).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المحتويات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	5
تمهيد.....	7
المبحث الأول: موقف ابن هشام من القراءات القرآنية	15
المبحث الثاني: وجوه احتجاج ابن هشام بالقراءات القرآنية.....	33
نتائج البحث	84
قائمة المصادر.....	87

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com